حديث الوصية بالثقلين
دراسة حديثيّة

إعداد

د. منصور محمود محمد الشرايري

أستاذ مساعد في جامعة البلقاء التطبيقية

كلية إربد الجامعية

حديث الثقلين دراسة حديثيَّة

ملخص البحث:

تتلخص فكرة هذا البحث بدراسة الأحاديث التي وردت في الوصية بالثقلين – كتاب الله تعالى والعترة الطاهرة- حيث وردت في تسعة أحاديث، اشتمل بعضها على جملة "**ما إن تمسكتم به لن تضلوا**"، وخلا بعضها من هذه الجملة، ولما كان يترتب على ثبوت هذه الجملة خلاف عقدي بين أهل السنة والروافض، صار تحرير الصواب من هذه الروايات أمراً ملحا، فدرس الباحث هذه الأحاديث، وخلص إلى أن هذه الجملة أدخلت على سبيل الإدراج - خطأ أو عمدا- في حديث الثقلين، وأنها لا تثبت إلا في حديث حجة الوداع، حيث كانت الوصية بكتاب الله تعالى فقط، مما يثبت أن لا دليل للروافض في حديث الثقلين على التمسك بمذهب آل البيت، وغاية ما في حديث الثقلين الوصية خيرا بآل البيت،و هذا لا خلاف فيه بين المسلمين.

Thaqalin saying
Hadeeth sareef study

Abstract:

This research aims at studying the saying that was mentioned in the will in thaqaline – mighty Gods boob (Alqran) and the prophets Aal –Al-bayt – which was mentioned in nine sayings, some of it beholds the sentence " As you behold it you will never get lost " an the others didn’t contain this sentence, and to prove this point, their was a spiritual dispute between Al- Sunah and Al-sheha.

The necessity to determine which is right became a must. So the researcher studied these saying, and he became into conclusion that this sentence was inserted wrongly on by purpose at al- thaqaline saying.

Where the will was on is in Gods book. Which reveals that there is no evidence to Al-sheha in thaqaline saying to embrace Aal-Al-bayt doctrine and the end of thaqaline speech is to teach people to treat Aal-Al-bayt well, and theirs no dispute to wards this between all Muslims.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ﷺ وبعد:

مشكلة الدراسة:

طالما أشكل على طلاب العلم التعارض الواقع بين الأحاديث والروايات حول **الوصية بالثقلين** « **كتاب الله والعترة الطاهرة** » حيث ورد في بعض الأحاديث والروايات أنه ﷺ أوصى بالتمسك بكتاب الله تعالى، والاعتصام به، وأوصى أمته بأهل بيته خيرا، وفي أخرى أنه ﷺ أوصى بالتمسك بكتاب الله تعالى وبأهل بيته، والاعتصام بهما كي لا تضل الأمة.

وقد يبدو للناظر لأول وهلة أنه لا فرق بين الأمرين[1]، مع أنه بالتأمل يوجد بينهما فرق كبير، فاللفظ الأول حجة لأهل السنة في أن العصمة إنما هي بكتاب الله تعالى فقط، ووجوب رعاية حرمة أهل البيت، وأما اللفظ الثاني فهو حجة للروافض في أن العصمة بكتاب الله تعالى وعترة النبيﷺ معاً.

أهداف الدراسة :

يمكن تلخيص أهداف الدراسة بالآتي:

أولا: تحرير سياق الوصية بالثقلين كما ورد على لسان رسول الله دون زيادة أو تحريف.

ثانيا: بيان بطلان تمسك الروافض بهذا الحديث على وجوب اتباع آل البيت.

ثالثا: تقديم حجة واضحة لمن لبس عليه الروافض أمر دينه من الشباب السني.

رابعا: سياق جميع الروايات في موضع واحد يسهل دراسة الحديث على طلاب العلم.

منهج الدراسة:

أولاً: دراسة روايات كل حديث على حدة، على طريقة أهل الحديث، ومقارنة الروايات بعضها ببعض، لتمييز الصحيح من السقيم من الألفاظ، وجعلت كل حديث منها في مبحث مستقل، يشتمل على مطلبين، الأول في تخريج الروايات، والثاني في دراسة الروايات.

ثانياً: وحيث إن موضوع البحث ينحصر حول **جملة الوصية بالثقلين**، فقد خرجت كل حديث وردت فيه هذه الجملة، واختصرت المتون على القدر المطلوب، دون ذكر باقي المتن، إلا حيث يكون المتن قصيرا فأذكره كله.

ثالثاً: وإتماما للفائدة فقد ذكرت في مبحث مستقل أحاديث الباب، التي يمكن التعبير عنها بالشواهد الحديثية على أحاديث الدراسة، وهي الأحاديث التي ورد فيها الوصية بالاعتصام بكتاب الله تعالى فقط، أو الأحاديث التي ورد فيها الاعتصام بالعترة الطاهرة فقط، أو الأحاديث التي ورد فيها الاعتصام بالكتاب والسنة بلا خلاف في رواياتها جميعا.

رابعاً: النظر في دلالات الألفاظ على مقتضى ما ورد في خطاب الشرع الحنيف، واللغة العربية.

الدراسات السابقة:

أولا: طرق حديث إني تارك فيكم الثقلين للإمام محمد بن طاهر بن علي ابن أحمد، أبو الفضل ابن القيسراني الشيباني، المقدسي الأثري، الظاهري (٤٤٨ - ٥٠٧)، لم أقف عليه، وهو كما يظهر من عنوانه جمع لطرق الحديث.

ثانيا: حديث الثقلين وفقهه، للدكتور علي السالوس، وهو بحث لطيف، رد فيه مؤلفه على كاتب رافضي كتب بحثا حول حديث الثقلين، وقد أجاد في رده، غير أن البحث جاء على صورة الرد، ولذلك لم تجمع الروايات على طريقة أهل الحديث، كما تراه في هذا البحث.

ثالثا: حديث الثقلين تواتره فقهه كما في كتب السّنة نقد لما كتبه الدّكتور السالوس، تأليف: السيد علي الحُسيني الميلاني، وهو رافضي، يظهر من بحثه جهله بأدنى قواعد علوم الحديث، ألف كتابه كما هو ظاهر من عنوانه في الرد على السالوس، وخلط في الاستدلال خلطا عجيبا.

رابعا: رسالة في حديث الوصية بالثقلين الكتاب والسنة تأليف السيد علي الحسيني الميلاني، وهو شيعي، ادعى في رسالته زورا أن أهل السنة حرفوا حديث الوصية بالثقلين من الكتاب والعترة إلى الكتاب والسنة، وهذا نتيجة خلطه بين حديث غدير خم وحديث حجة الوداع كما سيأتي بيانه.

خامسا: حديث الثقلين ومترلته بين الفريقين، لعبد الله الفضلي، وهو دراسة مقارنة بين موقف أهل السنة والجماعة والشيعة الإثني عشرية من الثقلين القرآن الكريم وأهل البيت، وليس بحثا حديثيا كما هو الحال في بحثي هذا.

المبحث الأول

حديث زيد بن أرقم

المطلب الأول: تخريج الحديث

رواه عن زيد بن أرقم جماعة من الرواة، اختلفت روايتهم عنه اختلافا كثيرا، حيث رواه بعضهم تاما، ورواه آخرون مختصرا، غير أن جملة البحث، وهي «**الوصية بالثقلين**» قد رويت من طريق أربعة من الرواة عنه، هم: يزيد بن حيان، وأبو الطفيل عامر بن واثلة، وحبيب بن أبي ثابت، وأبو الضحى مسلم بن صبيح.

وقد اختلفت رواياتهم في هذه اللفظة اختلافا مؤثراً في المعنى، ترتب عليه اختلاف عقدي – كما ذكرت في المقدمة -، ولذا سيكون مدار البحث في تحقيق اللفظ الصحيح عن زيد من هذه الألفاظ المختلفة، وفيما يلي تخريج هذه الروايات، ودراستها حديثيا.

أولا: رواية يزيد بن حيان عن زيد بن أرقم:

عَنْ يَزِيدَ بْنِ حَيَّانَ، عن زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، يَوْمًا فِينَا خَطِيبًا، **بِمَاءٍ يُدْعَى خُمًّا**، بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَحَمِدَ اللهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَوَعَظَ وَذَكَّرَ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، أَلاَ أَيُّهَا النَّاسُ، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ، **وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ، أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللهِ، فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللهِ، وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ، فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللهِ، وَرَغَّبَ فِيه، ثُمَّ قَالَ: وَأَهْلُ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي**».

روى هذه الرواية عن يزيد بن حيان ثلاثة من الرواة، هم: يَحيى بن سَعِيد بن حَيَّان، أبو حيان التيمي، وسعيد بن مسروق، وسليمان الأعمش، وقد أخرجها كل من:

أحمد ج٤ص ٣٦٦ ح١٩٤٧٩ قال: حدَّثنا إِسْمَاعِيل بن إبراهيم، عن **أَبِي حَيَّان التَّيْمِي**.

وعَبد بن حُميد ح ٢٦٥ قال: أخبرنا جَعْفَر بن عَوْن، أخبرنا **أبو حَيَّان التَّيْمِي**.

والدارِمِي ح٣٣١٦ قال: حدَّثنا جَعْفَر بن عَوْن، حدَّثنا **أبو حَيَّان**.

ومسلم ج٧ ص١٢٢ح٦٣٠٤ قال: حدَّثني زُهَيْر بن حَرْب، وشُجَاع بن مَخْلَد، جميعًا عن ابن عُلَيَّة، قال زُهَيْر: حدَّثنا إِسْمَاعِيل بن إبراهيم، حدَّثني **أبو حَيَّان**.

وفي ح٦٣٠٦ قال: حدَّثنا أبو بَكْر بن أَبِي شَيْبَة، حدَّثنا مُحَمد بن فُضَيْل (ح) وحدَّثنا إِسْحَاق بن إبراهيم، أخبرنا جَرِير، كلاهما **عن أَبِي حيّان**.

وأبو داود ح٤٩٧٣ قال: حدَّثنا ابن أَبِي شَيْبَة، حدَّثنا مُحَمد بن فُضَيْل، عن **أَبِي حَيَّان**.

والنَّسائي في "الكبرى ج٥ ص٥١ ح٨١١٩ قال: أخبرنا زكريا بن يَحيى، قال: حدَّثنا إِسْحَاق، قال: أخبرنا جَرِير، عن **أَبِي حَيَّان التَّيْمِي**، يَحيى بن سَعِيد بن حَيَّان.

والبيهقي في الكبرى ج٧ ص٣٠ ح١٣٠١٧ قال: أخبرنا أبو زكريا، يحيى بن إبراهيم ابن محمد بن يحيى، أنبأنا أبو عبد الله، محمد بن يعقوب، حدثنا محمد بن عبد الوهاب، أنبأنا جعفر بن عون، أنبأنا **أبو حيان**.

وفي ج١٠ ص١١٣ح٢٠١٢٢ قال : أخبرنا أبو محمد جناح بن نذير بن جناح القاضي بالكوفة، أنبأنا أبو جعفر محمد بن علي بن دحيم الشيباني، حدثنا إبراهيم بن إسحاق الزهري، حدثنا جعفر - يعني ابن عون - ويعلى - يعني ابن عبيد - عن **أبي حيان التيمي**.

والطبراني في الكبير ج٥ ص١٨٣ ح٥٠٢٨ قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة (ح) وحدثنا أبو حصين القاضي، حدثنا يحيى الحماني، قالا: حدثنا محمد بن فضيل (ح) وحدثنا الحسين بن إسحاق التستري، حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، جميعا **عن أبي حيان**.

وأبو بكر بن أبي شيبة في المصنف ج٦ ص١٣٣ح٣٠٠٧٨ قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا حسان بن إبراهيم، **عن سعيد بن مسروق**، مختصرا.

ومسلم ج٧ ص١٢٣ ح٦٣٠٥ وح٦٣٠٧ قال: وحدَّثنا مُحَمد بن بَكَّار بن الرَّيَّان، حدَّثنا حَسَّان، يَعْنِي ابن إبراهيم، عن **سَعِيد بن مَسْرُوق**.

والطبراني في الكبير ج٥ ص١٨٢ ح٥٠٢٥ قال: حدثنا محمد بن حيان المازني، حدثنا كثير ابن يحيى، حدثنا أبو عوانة، عن **الأعمش**[٢].

ثلاثتهم (أبو حَيَّان، وسَعِيد بن مَسْرُوق، والأعمش) عن **يَزِيد بن حَيَّان**، فذكره[٣].

ثانياً: رواية أبي الطفيل، عامر بن واثلة عن زيد بن أرقم:

هذه الرواية رواها عن **أبي الطفيل** ثلاثة من الرواة هم: حبيب بن أبي ثابت، وحكيم ابن جبير، و سلمة بن كهيل.

وقد اختلف هؤلاء الثلاثة في روايتها اختلافا مؤثرا في المعنى، فقد رواها حبيب وحكيم على صورة تختلف اختلافا جوهريا عن الصورة التي رواها سلمة، حيث زاد الأخير جملة:" **لن تضلوا إن اتبعتموهما** ".

لذا سيكون تخريج كل رواية بصورة منفصلة، وذلك على التفصيل الآتي:

١- رواية حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطفيل:

عن حبيب بن أبي ثابت عن **أبي الطفيل** عن زيد بن أرقم قال:" لما **رجع رسول الله ﷺ عن حجة الوداع، ونزل غدير خم**، أمر بدوحات فقممن، **ثم قال: إني قد**

تركت فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر؛ كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض. ثم فقال: إن الله مولاي، وأنا وليُّ كل مؤمن، ثم أخذ بيد عليٍّ فقال: من كنت وليه فهذا وليه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»(٤).

رواه عبد الله بن أحمد ج١ ص١١٨ ح٩٥٢ قال: حدثنا علي، أنبأنا **شريك**.

والنسائي في الكبرى ج٥ ص٤٥ ح٨١٤٨ وج٥ ص١٣٠ ح٨٤٦٤ وفي خصائص علي ص٩٦ ح٧٩ قال: أخبرنا محمد بن المثنى، حدثنا يحيى بن حماد، حدثنا **أبو عوانة**.

والحاكم في المستدرك ج٣ ص١١٨ ح٤٥٧٦، قال: حدثنا أبو الحسين محمد بن أحمد ابن تميم الحنظلي، ببغداد، حدثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي، حدثنا يحيى بن حماد، **وحدثني** أبو بكر محمد بن بالويه، وأبو بكر أحمد بن جعفر البزار، قالا: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا يحيى بن حماد، **وحدثنا** أبو نصر أحمد بن سهل الفقيه ببخارى، حدثنا صالح بن محمد الحافظ البغدادي، حدثنا خلف بن سالم المخرمي، حدثنا يحيى ابن حماد، حدثنا **أبو عوانة**.

والطبراني في الكبير ج٥ ص٦٦ ح٤٩٦٩ قال: حدثنا محمد بن حيان المازني، حدثنا كثير بن يحيى، حدثنا أبو كثير بن يحيى، حدثنا **أبو عوانة وسعيد بن عبد الكريم بن سليط الحنفي**.

ثلاثتهم (شريك وأبو عوانة وسعيد) عن الأعمش قال: حدثنا حبيب فذكره.

٢- رواية حكيم بن جبير عن أبي الطفيل:

عن حكيم بن جبير، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم، قال: قال رسول الله ﷺ: « إني لكم فرط، وإنكم واردون عليَّ الحوض، عرضه ما بين صنعاء إلى بصرى،

فيه عدد الكواكب من قدحان الذهب والفضة، **فانظروا كيف تخلفوني في الثقلين، فقام رجل فقال: يا رسول الله، وما الثقلان؟ فقال رسول الله ﷺ: الأكبر كتاب الله، سبب طرفه بيد الله، وطرفه بأيديكم، فتمسكوا به، لن تزالوا ولا تضلوا، والأصغر عترتي**، وإنهم لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، وسألت لهما ذاك ربي، فلا تقدموهما فتهلكوا، ولا تعلموهما فإنهما أعلم منكم».

أخرجها الطبراني في الكبير ج٣ ص٦٦ ح٢٦٨١ قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، حدثنا **جعفر بن حميد**.

وفي ج٥ ص١٦٦ ح٤٩٧١ قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، حدثنا **جعفر بن حميد**، (ح) وحدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، حدثنا **النضر بن سعيد، أبو صهيب**.

كلاهما (جعفر والنضر) قالا: حدثنا عبد الله بن بكير، عن حكيم فذكره.

٣- رواية سلمة بن كهيل عن أبي الطفيل:

عن سلمة بن كهيل، عن **أبي الطفيل**(٥)، سمع زيد بن أرقم، سمع النبي ﷺ يقول:« **أيها الناس، إني تارك فيكم أمرين لن تضلوا ما اتبعتموهما، القرآن، وأهل بيتي عترتي**».

أخرجها أبو الطاهر في جزءه ص٥٠ ح١٥١ قال: حدثنا أبو بكر القاسم بن زكريا بن يحيى المقرئ، قال: حدثنا محمد بن حميد، قال: حدثنا هارون بن المغيرة، عن عمرو بن أبي قيس، عن **شعيب بن خالد**.

وفي ح١٥٢ قال: حدثنا القاسم بن زكريا بن يحيى، قال: حدثنا يوسف بن موسى، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، قال: أخبرنا **يحيى بن سلمة بن كهيل**.

وفيها: أنه دخل على أبي الطفيل هو وحبيب بن أبي ثابت، ومجاهد، وناس من أصحابه.

والحاكم في المستدرك ج٣ ص١١٨ ص٤٥٧٧ قال: حدثناه أبو بكر بن إسحاق، ودعلج بن أحمد السجزي، قالا: أنبأنا محمد بن أيوب، حدثنا الأزرق بن علي، حدثنا حسان بن إبراهيم الكرماني، حدثنا **محمد بن سلمة بن كهيل**.

وفي حديث محمد زيادة، ولكنه اتفق مع أخيه يحيى وشعيب بن خالد على هذه الجملة.

ثلاثتهم (شعيب ويحيى ومحمد) عن سلمة بن كهيل، فكره.

ثالثاً: **رواية حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عن زيد بن أرقم**:

أخرجها التِّرْمِذِي ج٥ ص٦٦٢ ح٣٧٨٨ قال: حدثنا علي بن المنذر، كوفي، حدثنا محمد بن فضيل، قال: حدثنا الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد.

(و) الأعمش، عن **حبيب بن أبي ثابت**، عن زيد بن أرقم رضي الله **عنهما قالا**: قال رسول الله ﷺ: « **إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله، حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي**، ولن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما». قال الترمذي: وهذا حديث حسن غريب.

رابعاً: **رواية أبي الضحى مسلم بن صبيح، عن زيد بن أرقم**.

عن جرير بن عبد الحميد، عن الحسن بن عبيد الله، عن **أبي الضحى – مسلم بن صبيح** – عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله ﷺ: « **إني تارك فيكم الثقلين؛ كتاب الله، وعترتي أهل بيتي**، وإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض».

أخرجها الحاكم في المستدرك ج٣ ص١٦٠ ح٤٧١١ قال: حدثنا أبو بكر محمد بن الحسين بن مصلح الفقيه بالري، حدثنا محمد بن أيوب، حدثنا **يحيى بن المغيرة السعدي**.

والطبراني في الكبير ج٥ ص١٧٠ ح٤٩٨١ قال: حدثنا معاذ بن المثنى، حدثنا **علي ابن المديني**.

وفي ج٥ ص١٧٠ ح٤٩٨٢ قال: حدثنا أبو حصين القاضي، حدثنا **الحماني**.

ثلاثتهم (يحيى وعلي والحماني) قالوا: قالا: حدثنا جرير بن عبد الحميد، فذكره.

المطلب الثاني: دراسة الروايات

أولا: رواية يزيد بن حيان عن زيد بن أرقم.

إن هذه الرواية هي أصح روايات الحديث سندا، وأحسنها سياقا، روى الصوري بسنده عن أبي زكريا يحيى بن زكريا الحافظ قوله: هذا الحديث؛ حديث أبي حيان - يزيد بن حيان- أثبت حديث في قول النبي ﷺ إني تارك فيكم الثقلين.

ثم قال الصوري: وقال غير أبي زكريا: أثبت حديث فيه حديث الأعمش، عن حبيب، عن أبي الطفيل، والأعمش قد رواه أيضا عن يزيد بن حيان، جمعهما أبو عوانة، حديث حبيب ويزيد بن حيان[٦].

وسبب ترجيح رواية يزيد بن حيان يعود إلى عدة أمور هي:

الأول: نظافة إسنادها، من حيث شهرته، وثقة رواته، وعدم وقوع الاختلاف بينهم.

الثاني: إخراج الإمام مسلم لها في الصحيح، وكذلك اختيار الأئمة لها في المصنفات المشهورة.

الثالث: اتفاق جميع الروايات عن زيد بن أرقم على القدر المطلوب منها في البحث، وهو الوصية بالثقلين، فهي شاهد لكل ما وافقها من الروايات، وكل

الروايات الأخرى تشهد لها في بعض طرقها، فما من رواية من الروايات الثلاثة الأخرى، إلا وفي طريق من طرقها ما يشهد لهذه الرواية.

الرابع: عدم وجود طعن من أحد من النقاد في هذه الرواية.

لأجل هذا كله ستكون رواية يزيد بن حيان أصلا نعتبر به ما خالفها من الروايات، فما تشهد له منها سيكون دليلا على صوابه، وما خالفها سنعتبره، فإن وجدناه صحيحا على طريقة المحدثين، أخذنا به، ووفقنا بينه وبينها، وإن وجدناه ضعيفا رددناه بها.

ثانياً: رواية أبي الطفيل عن زيد بن أرقم:

هذه الرواية كما قدمت وقع فيها اختلاف جوهري في جملة البحث وهي الوصية بالثقلين، حيث خالف سلمةُ بن كهيل حبيبَ بن أبي ثابت، وحكيمَ بن جبير، فزاد في الحديث جملة:« **لن تضلوا إن اتبعتموهما** ».

أما رواية حبيب فصحيحة عنه، حيث رواها عنه حافظ كبير وهو الأعمش، مصرحا فيها بالسماع، فأمنا بذلك تدليسه، ورواها عن الأعمش ثلاثة هم: شريك، وأبو عوانة، وسعيد ابن عبد الكريم.

وأما رواية حكيم بن جبير فإسناد الطبراني إليه جيد، ولكنها ضعيفة لضعف حكيم نفسه، فقد كان مضطرب الحديث جدا (٧).

على أن رواية حكيم هنا يمكن قبولها من وجوه:

أولا: أنه توبع عليها متابعة تامة من قبل حبيب بن أبي ثابت.

ثانيا: موافقتها للصحيح الثابت عن زيد من طرق أخرى.

ثانيا: أن لفظها لا يساند مذهبه، مما يعني أن بدعته لم تؤثر على روايته.

وأما رواية سلمةَ بن كهيل فقد رويت عنه من طريق ثلاثة عنه، ابناه يحيى ومحمد، وشعيب ابن خالد.

أما رواية ابنيه عنه فواهية لحال ابنيه، فقد كانا شيعيان ضعيفان[٨].

وأما شعيب بن خالد فإنه أحسن حالا من ابني سلمة، فإنه لا بأس به، عند ابن معين والنسائي وابن حجر[٩]، وكان يمكن تحسين روايته، لولا مخالفته الصريحة لرواية حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطفيل خاصة، ومخالفته للرواية المشهورة الثابتة عن زيد بن أرقم، فإنه بالنظر إلى هذه المخالفة نجد أن شعيب بن خالد لا يحتملها، مما يجعلنا نحكم بضعف حديثه.

والحاصل أن رواية سلمة بن كهيل عن أبي الطفيل ضعيفة بطرقها الثلاث عنه، فهي غير ثابتة عنه؛ ثم هي على فرض ثبوتها عنه مخالفة للرواية الصحيحة من طريق حبيب عن أبي الطفيل، وسلمة وحبيب كلاهما من الشيعة، وكلاهما ثقة، إلا أن رواية حبيب عن أبي الطفيل عن زيد توافق المشهور عن زيد، ولا تؤيد ما رمي به من التشيع، مما يجعلنا نقدمها على رواية سلمة هنا، لمخالفتها للصحيح عن زيد، وموافقتها لما رمي به من التشيع، والمقرر عند علماء الجرح والتعديل، أن من رمي ببدعة، وروى ما يوافقها، فإنه لا تقبل روايته في ذلك خاصة، وإن كان ثقة في نفسه، فكيف وقد انضمت إليها هذه المخالفة.

ثالثا: **رواية حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عن زيد بن أرقم**:

هذه الرواية ظاهرة الخطأ - فيما يبدو لي والله أعلم -، وذلك للعلل الآتية:

١- أن علي بن المنذر الكوفي، اختلف النقاد فيه، فوثقه النسائي، وابن نمير، وابن أبي حاتم، وضعفه الإسماعيلي بقوله: في القلب منه شيء لست أخيره، وقال الدارقطني ومحمد بن مسلمة: لا بأس به، وهو مع ذلك شيعي محض كما قال النسائي[١٠].

والناظر في حديثه يلحظ أنه دخل عليه حديث أبي سعيد الخدري في حديث زيد بن أرقم، وهذا علَّة في الحديث يسميها المحدثون « **دخول حديث في حديث** »، فإنه جمع بين إسنادين، وذكر لفظ أحدهما، وهو حديث أبي سعيد، فإن

المتن الذي ذكره هو متن رواية عطية عن أبي سعيد[١١]، فلم يرَ فرقا بين الروايتين، مع أن الفرق بينهما كبير على التحقيق الذي ذكرته في المقدمة.

٢- مخالفة ابن فضيل لشريك وأبي عوانة وسعيد بن سليط، حيث رواه عن الأعمش عن حبيب عن زيد بلفظ، ورووه عن الأعمش، عن حبيب، عن أبي الطفيل، عن زيد بلفظ آخر، فخالفهما سندا ومتنا، وهذه المخالفة غير مقبولة منه، فهم أحسن منه حالا، وأكثر عددا، مما يجعل روايته شاذة.

ذلك أن أبا عوانة هو وضاح اليشكري، الثقة الثبت، المجمع على ثقته[١٢]، وشريك هو ابن عبد الله النخعي، القاضي الصدوق، وثقه غير واحد من الأئمة، وكان من أبصر الناس بحديث الكوفيين[١٣]، أما محمد بن فضيل فكان صدوقا[١٤]، إلا أنه كان شيعيا محترقا – كما يقول أبو داود- منحرفا عن عثمان - كما قال الدارقطني- فليس هو بالمكان الذي يقبل حديثه في مخالفة شريك وأبي عوانة، على أن روايته تغير فيها الحديث بما يوافق بدعته.

٣- الانقطاع بين حبيب وزيد بن أرقم، فإنه لم يسمع منه، وقد كان حبيب مشهورا بالتدليس، قال علي بن المديني:« لقي ابن عباس، وسمع من عائشة، ولم يسمع من غيرهما من الصحابة رضي الله عنهم»[١٥]. وقال ابن حبان:«كان مدلسا»[١٦]. وقال الحافظ:« ثقة، فقيه، جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس»[١٧].

ومما يؤيد ذلك أنه روى الحديث مرتين بواسطة، مرة عن أبي الطفيل، ومرة عن يحيى بن جعدة – سيأتي تخريج هذه الرواية-، فلو كان عنده عن زيد ما رواه بواسطة.

رابعا: رواية أبي الضحى، مسلم بن صبيح[١٨].

أكتفي بصحيح الحاكم والذهبي لهذه الرواية، فقد قال عقب روايتها: هذا حديث صحيح الإسناد، على شرط الشيخين، و لم يخرجاه.

وقال الذهبي في التلخيص: على شرط البخاري ومسلم.

وقد نظرت في إسنادها فوجدته كما قالا، فإسنادها وإن كان غريبا، إلا أن رواته ثقات، واعتبارا برواية يزيد بن حيان، أجدها رواية صحيحة، والله أعلم.

وعليه فهذه الرواية تنضم إلى رواية يزيد بن حيان، في عدم إضافة العترة الطاهرة إلى جملة: « **ما إن اعتصمتم به لن تضلوا** » ومتفقة معها في المعنى تماما.

خلاصة المبحث:

ينحصر الاختلاف في إثبات جملة:« **ما إن اعتصمتم به لن تضلوا** » في حديث زيد ابن أرقم على النحو الآتي:

أولا: اتفقت روايتي يزيد بن حيان، وأبي الضحى على عدم إثبات هذه اللفظة في حديث زيد، وهما روايتان صحيحتان بلا خلاف، ولم يعتريهما اختلاف في طرقهما، ويتابع بعضها بعضا سندا ومتنا.

ثانيا: اختلفت الرواية عن أبي الطفيل عن زيد، فلم يثبت هذه اللفظة عنه راويان، هما: حبيب ابن أبي ثابت، وحكيم بن جبير، وأثبتها سلمة بن كهيل، ورواية حبيب أصح هذه الروايات، فرواية حكيم ضعيفة لضعفه، مع أن رواية حبيب متابعة جيدة له، وأما رواية سلمة فضعيفة عنه، وبذلك يكون الصحيح في هذه الرواية موافقا للصحيح الثابت عن زيد من الروايات المذكورة آنفا.

ثالثا: رواية حبيب بن أبي ثابت عن زيد بن أرقم أثبتت هذه اللفظة، ولكنها معلولة.

وبناء على هذا فإن اللفظ الصحيح الثابت عن زيد ليس في شيء من طرقه ذكر الاعتصام بالعترة الطاهرة، وغاية ما فيه الوصية بالتمسك والاعتصام بكتاب الله تعالى، والوصية خيرا بالعترة الطاهرة، وإضافة لفظ: « لن تضلوا ما اتبعتموهما» لا يثبت في أي من هذه الطرق.

المبحث الثاني

حديث أبي سعيد الخدري

المطلب الأول: تخريج الحديث

روي هذا الحديث عن أبي سعيد من طريقين:

الطريق الأول: عن عبد الرحمن بن سعيد عن أبيه.

أخرجه العقيلي في الضعفاء ج٤ ص٣٦٢ ح ١٩٧٤ قال: حدثنا محمد بن عثمان، قال: حدثنا يحيى بن الحسن بن فرات القزاز، قال: حدثنا محمد بن أبي حفص العطار، عن هارون بن سعد، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ:« **إني تارك فيكم الثقلين، أحدهما كتاب الله تبارك وتعالى، سبب طرفه بيد الله، وطرفه بأيديكم، وعترتي أهل بيتي**، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض».

الطريق الثاني: عن عطية العوفي عن أبي سعيد.

روى هذا الحديث ثمانية من الرواة عن عطية؛ واختلفوا عليه:

فرواه أربعة عنه بمثل لفظ حديث عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، الذي يشبه في معناه حديث زيد بن أرقم الثابت عنه، أعني **دون عبارة** « **ما إن تمسكتم به لن تضلوا** »، وهم: (زكريا، وأبو إسرائيل، وكثير النواء، وأبو مريم الأنصاري).

ورواه اثنان منهم عنه **بزيادة هذه العبارة**، وهما (أبو الجحاف، وهارون بن سعد).

واختلف على اثنين منهم، حيث روي عنهما عن عطية باللفظين، وهما (عبد الملك بن أبي سليمان، والأعمش)، وفيما يلي التفصيل:

أولا: الروايات عن عطية دون عبارة:« ما إن تمسكتم به لن تضلوا».

عن عطية، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: « **إني تارك فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي،** وإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض».

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ج٦ص١٣٣ح٣٠٠٨١ قال: حدثنا **زكريا** مختصراً.

وأحمد بن حنبل في المسند ج٣ ص١٤ ح١١١١٩ وفي فضائل الصحابة ج٢ ص٧٧٩ ح١٣٨٢ قال: حدثنا أسود بن عامر، أخبرنا **أبو إسرائيل** - يعني إسماعيل بن أبي إسحاق الملائي -.

والطبراني في المعجم الأوسط ج٣ ص٣٧٤ ح ٣٤٣٩ وفي المعجم الصغير ج١ ص٢٢٦ ح٣٦٣ قال: حدثنا الحسن بن محمد بن مصعب الأشناني الكوفي، حدثنا عباد بن يعقوب، حدثنا أبو عبدالرحمن المسعودي، عن **كثير النواء**.

وفي المعجم الأوسط ج٤ ص٣٣ ح٣٥٤٢ قال: حدثنا حمدان بن إبراهيم العامري الكوفي، قال: أخبرنا يحيى بن الحسن بن فرات القزاز، قال: أخبرنا أبو عبد الرحمن المسعودي، **عن كثير النواء، وأبي مريم الأنصاري**.

أربعتهم: (زكريا، وأبو إسرائيل، وكثير النواء، وأبو مريم الأنصاري) عن عطية به.

ثانيا: الروايات عن عطية بزيادة عبارة:« ما إن تمسكتم به لن تضلوا».

عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: « **إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا بعدي، الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله، حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي،** إلا وإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض».

رواه عبد الله بن أحمد في فضائل الصحابة ج١ ص١٧١ ح١٧٠ قال: حدثني إسماعيل بن موسى بن بنت السدي، حدثنا تليد، عن **أبي الجحاف**.

والطبراني في المعجم الصغير ج١ ص٢٣٢ ح٣٧٦ قال: حدثنا الحسن بن مسلم بن الطيب الصنعاني، حدثنا عبد الحميد بن صبيح، حدثنا يونس بن أرقم، عن **هارون بن سعد**.

كلاهما:(أبو الجحاف، وهارون بن سعد) عن عطية به.

ثالثا: الروايات التي اختلف فيها على الرواة عن عطية، تارة دون عبارة « ما إن تمسكتم به لن تضلوا»، وتارة بها.

أ- حديث الأعمش عن عطية.

رواه أحمد في ج٣ ص١٧ ح١١١٤٧ وفي فضائل الصحابةج٢ ص٧٧٩ ح١٣٨٣ قال: حدثنا أبو النضر، حدثنا محمد - يعني ابن طلحة - عن **الأعمش، دون العبارة**.

وابن الجعد في مسنده ج١ ص٣٩٧ ح٢٧١١ قال: حدثنا بشر بن الوليد، أخبرنا محمد ابن طلحة، عن **الأعمش، دون العبارة**.

وأبو يعلى في مسنده ج٢ ص٢٩٧ ح١٠٢١ قال: حدثنا بشر بن الوليد، حدثنا محمد ابن طلحة، عن **الأعمش، دون العبارة**.

والطبراني في المعجم الكبير ج٣ ص٦٥ ح٢٦٧٩ قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، حدثنا عبد الرحمن بن صالح، حدثنا صالح بن أبي الأسود، عن **الأعمش، دون العبارة**.

والعقيلي في الضعفاء ج٢ ص٢٥٠ ح٨٠٤ قال: حدثناه أحمد بن يحيى الحلواني، قال: حدثنا عبدالله بن داهر، قال: حدثنا عبد الله بن عبد القدوس، عن **الأعمش، دون العبارة**.

والترمذي في السنن ج٥ ص٦٦٣ ح٣٧٨٨ قال: حدثنا علي بن المنذر كوفي، حدثنا محمد بن فضيل، قال: حدثنا **الأعمش، بالعبارة**.

ب- حديث عبد الملك بن أبي سليمان عن عطية.

أخرجه أحمد في مسنده ج٣ ص٢٦ ح١١٢٢٧ قال: حدثنا ابن نمير، حدثنا **عبد الملك، دون العبارة**.

وفي ج٣ ص٥٩ ح١١٥٧٨ وفي فضائل الصحابة ج٢ ص٥٨٥ ح٩٩٠ قال: حدثنا ابن نمير، حدثنا **عبد الملك بن أبي سليمان، بالعبارة**.

وأبو يعلى في مسنده ج٢ ص٣٧٦ ح١١٤٠ قال: حدثنا سفيان بن وكيع، حدثنا محمد ابن فضيل، عن **عبد الملك، بالعبارة**.

والطبراني في المعجم الكبير ج٣ ص٦٥ ح٢٦٧٨ قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، حدثنا منجاب بن الحارث، حدثنا علي بن مسهر، عن **عبد الملك، بالعبارة**.

المطلب الثاني: دراسة الروايات

أولا: طريق عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه.

لم أجد هذه الطريق إلا عند العقيلي في الضعفاء، ونستشف تضعيفه لهذه الطريق من إخراجه لها في معرض تضعيف هارون بن سعد، حيث قال قبل روايته: هارون بن سعد: كوفي كان يغلو في الرفض.

حدثنا محمد، قال: حدثنا عباس، قال: سمعت يحيى يقول: هارون بن سعيد من الغالية في التشيع، ومن حديثه... فذكره ثم قال: وهارون لا يتابع عليه، هذا يروى بأصلح من هذا الإسناد.

ولما رجعت إلى ترجمة هارون هذا وجدته صالحا[١٩]، وما ذكره ابن عدي من بدعته لا ينتهض لتضعيف هذا الطريق بسببه، لأنه لم يغير الحديث بما يوافق بدعته، سيما وأنه قد روي عنه أنه رجع عنها[٢٠].

ولهذا قال الحافظ فيه في التقريب: صدوق رمي بالرفض، ويقال: رجع عنه، وقد أخرج له الإمام مسلم حديثا في الصحيح[٢١].

غير أن في هذه الطريق مشاكل أخرى، منها أن الراوي عن هارون بن سعد هو محمد بن أبي حفص الكوفي العطار، وهو متكلم فيه[٢٢].

والراوي عن محمد هو يحيى بن الحسن بن فرات القزاز لم أجد له ترجمة.

ثم إن شيخ العقيلي نفسه، محمد بن عثمان بن أبي شيبة الكوفي العبسي قد اختلف فيه اختلافا شديدا، فقد وثقه بعض النقاد، ورماه بالكذب غير واحد من الجهابذة[٢٣].

وبناء عليه فإن هذه الطريق ضعيفة عن أبي سعيد الخدري.

ثانيا: **طريق عطية العوفي عن أبي سعيد**.

إن هذه الطريق ضعيفة من أصلها، فمدارها على عطية العوفي، وهو ضعيف الحديث، وقد كان يدلِّس تدليس شيوخ في روايته عن أبي سعيد الخدري خاصة، فقد كان يروي عن الكلبي ويكنيه بأبي سعيد، ويروي عنه بهذه الكنية موهما أنه الخدري، فيأخذه عنه الرواة ظنا منهم أنه يرويه عن أبي سعيد الخدري[٢٤].

وكان يمكن قبول روايته إذا صرح بأنه يرويه عن أبي سعيد الخدري، غير أنا لسنا على ثقة بأن هذا التصريح كان منه، فإنه يمكن أن يكون من إضافة أحد الرواة عنه، ممن انطلت عليهم خدعة التدليس.

ومع الإقرار بضعف الحديث من أصله لضعف عطية، إلا أن الاختلاف عليه في متن الحديث يدفعني إلى مزيد من التحري عن اللفظ الثابت عنه، وهذا ما

يدعونا إلى المقارنة بين روايات الرواة عنه، لذا سندرس هذه الروايات على التفصيل للمقارنة بينها:

أولا: الروايات عن عطية دون عبارة « ما إن تمسكتم به لن تضلوا ».

١- **رواية زكريا عنه:** هي رواية صحيحة عنه، فزكريا هو ابن أبي زائدة، ثقة مدلِّس[٢٥]، وقد صرح بالتحديث عن عطية، والراوي عنه هو الإمام الثقة، أبو بكر بن أبي شيبة، وهذا هو أعلى أسانيد الحديث، فهو مقدَّم على ما سواه، صحة وعلوا.

٢- **رواية أبي إسرائيل، أسود بن عامر**[٢٦]: كان أبو إسرائيل صدوقا، إلا أن الحفاظ تكلموا في حديثه من جهتين ؛ الأولى غلوه في التشيع، والثانية كثرة خطئه، أما غلوه في التشيع فلا مدخل لتضعيف الرواية من أجله، لأنها لا توافق مذهبه، - أعني لم يطرأ عليها تغيير يوافق مذهبه – وأما سوء حفظه، فلم يكن شديدا، وقد توبع من قبل زكريا بن أبي زائدة، والأعمش على الصحيح – كما سيأتي- وعليه فهذه الرواية من صحيح حديثه.

٣- **رواية كثير النواء**، هذه الرواية ضعيفة لحال كثير النواء نفسه، وحال الراوي عنه، وهو أبو عبد الرحمن المسعودي، وكلاهما ضعيف[٢٧]، وقد أشار الطبراني إلى ضعف هذه الرواية، إذ قال عقب تخريجها: لم يروه عن كثير النواء إلا أبو عبد الرحمن المسعودي.

٤- **رواية أبي مريم الأنصاري:** وجدت راويين يعرفان بهذه الكنية، أحدهما تابعي ثقة، شامي[٢٨]، والآخر هو عبد الغفار بن القاسم[٢٩]، كوفي كذاب، غال في التشيع، روى عن التابعين، وأنا أرجح أنه هذا الأخير، لأمرين:

أ. الطبقة: فواضح من الرواية أنه من طبقة أتباع التابعين، وليس من التابعين.

ب. البلد: وذلك لأنه كوفي، وشيخه كوفي، والراوي عنه كوفي.

فإن كان ما رجحت صحيحا فالحديث ضعيف جدا لأجله، وإن كان الأول – وهو ما أستبعده - فالحديث ضعيف من قبل الراوي عنه وهو المسعودي، المتقدم ذكره آنفا.

ثانيا: الروايات عن عطية بزيادة عبارة:« ما إن تمسكتم به لن تضلوا ».

١- **رواية أبي الجحاف**: أما أبو الجحاف فهو داود بن أبي عوف التميمي[٣٠]، فصدوق لا بأس به، كان يخطئ، ولكن روايته في هذا الباب غير مقبولة، لأنه كان من غلاة الشيعة، وقد تغير لفظ الحديث بما يوافق بدعته.

وفي الحديث ما هو أشد من ذلك، وهو الراوي عنه، تليد بن سليمان المحاربي، كان من غلاة الشيعة، ممن يشتم أبا بكر وعمر وعثمان، وغيره من الصحابة، وكان يكذب، وخاصة على أبي الجحاف، في فضائل أهل البيت، فحديثه مردود ولا كرامة[٣١].

٢- **رواية هارون بن سعد**: تقدم الكلام على هارون أثناء بحث الطريق الأولى عن أبي سعيد بما ظهر منه أنه صالح الحديث، مع غلوه في التشيع، ولكن الراوي عنه الذي تفرد بهذا الحديث، وهو يونس بن أرقم، شيعي لين الحديث[٣٢]، ومثل هذا لا يحتمل تفرده، فضلا عن مخالفته؛ وقد أشار الطبراني إلى غرابة الحديث، بقوله عقب روايته: لم يروه عن هارون ابن سعد إلا يونس بن أرقم.

ثالثا: الروايات التي اختلف فيها على الرواة عن عطية.

١- **رواية سليمان الأعمش**: اختلف في هذه الرواية على الأعمش:

فرواها بزيادة عبارة « ما إن تمسكتم به لن تضلوا »: واحد هو محمد بن فضيل، أخرجها الترمذي عن علي بن المنذر، عن محمد بن فضيل عنه، وقال: حديث حسن غريب.

وهذه الرواية ضعيفة من وجهين:

الأول: أن علي بن المنذر مختلف فيه، وكذا ابن فضيل، وهما مع ذلك شيعيان، وقد تغير الحديث بما يوافق بدعتهما.

الثاني: مخالفة ابن فضيل لرواية محمد بن طلحة الآتي ذكرها.

وقد تقدم الكلام على هذه الرواية أثناء بحث حديث زيد بن أرقم، وبينت ما فيها من الإشكالات هناك، بما ظهر منه ضعف هذا الحديث[٣٣].

ورواها عنه دون عبارة:« ما إن تمسكتم به لن تضلوا »، ثلاثة هم: محمد بن طلحة، وصالح بن أبي الأسود، وعبد الله بن عبد القدوس.

أما محمد بن طلحة فصدوق له أوهام[٣٤]، وقد رواها عنه أبو النضر هاشم بن القاسم، وهو ثقة ثبت[٣٥]، وبشر بن الوليد ثقة فيه كلام[٣٦]، فإسناد هذه الرواية إلى الأعمش جيد حسن من هذه الطريق.

أما الطريقان الآخران فضعيفان، فصالح مجهول[٣٧]، وعبد الله بن عبد القدوس، والراوي عنه عبد الله بن داهر، رافضيان خبيثان[٣٨].

وبناء على هذا فإن **الثابت عن الأعمش عن عطية هو رواية الحديث دون عبارة: « ما إن تمسكتم به لن تضلوا »**.

٢- رواية عبد الملك بن أبي سليمان[٣٩]: اختلف في هذه الرواية على عبد الملك:

فرواها عنه **دون عبارة:« ما إن تمسكتم به لن تضلوا »**، واحد هو ابن نمير؛ ورواها عنه بزيادتها ثلاثة هم: ابن نمير، ومحمد بن فضيل، وعلي بن مسهر.

أما ابن نمير فهو محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني، ثقة حافظ فاضل[٤٠]، والراوي عنه هو الإمام أحمد، فسند هذه الراوية إلى عبد الملك صحيح، ولكن الإشكال هو أن أحمد رواها عنها في المسند على الوجهين، ولا أستطيع أن أجزم بالصحيح منهما، غير أن الرواية المشتملة على الزيادة تترجح برواية ابن مسهر الآتي ذكرها.

وأما ابن فضيل فقد مر الحديث عنه، وهو صدوق، لكنه شيعي محترق، والراوي عنه، سفيان ابن وكيع، متروك الحديث[٤١]، فهذا إسناد لا تقوم به حجة.

وأما علي بن مسهر فهو ثقة ثبت[٤٢]، والراوي عنه منجاب بن الحارث ثقة[٤٣]، والراوي عنه محمد الحضرمي الملقب بـ مطين، ثقة أيضا، فهذا إسناد صحيح إلى عبد الملك من هذه الطريق، وعلى ذلك فالثابت من حديث عبد الملك رواية الحديث بالعبارة.

وقد ضعَّف الإمام أحمد حديث عبد الملك عن عطية، ويظهر لي – والله أعلم – إنما ضعَّفه لأجل عطية نفسه: قال البخاري:« قال أحمد في حديث عبد الملك، عن عطية، عن أبي سعيد، قال النبي ﷺ: تركت فيكم الثقلين، أحاديث الكوفيين هذه مناكير»[٤٤].

خلاصة المبحث:

أولا: حديث أبي سعيد ضعيف من كلا طريقيه.

ثانيا: الراجح في حديث عطية عن أبي سعيد - مع ضعفه – أنه غير مشتمل على عبارة:« **ما إن تمسكتم به لن تضلوا** »، فقد صح عن عطية دون هذه العبارة من طريق زكريا بن أبي زائدة، وأبو إسرائيل الملائي، والأعمش، وخالفهم عبد الملك ابن أبي سليمان، فزاد هذه العبارة، وروايتهم مقدمة على روايته، لأنهم أكثر عددا، وفيهم من هو أوثق منه، وهو زكريا؛ فإن أبيت ترجيح روايتهم ففي الحديث اضطراب واضح من عطية، وعليه فالحديث إما صحيح عن عطية دون العبارة، وإما اضطرب فيه عطية لاختلاف الثقات عنه، **أما أن يكون الحديث صحيحا عن عطية بالعبارة، فلا.**

وعليه فحديث أبي سعيد مع ضعفه لا يشتمل في أي من طريقيه على هذه العبارة.

المبحث الثالث

حديث جابر بن عبد الله

المطلب الأول: تخريج الحديث

جاءت عبارة البحث في حديث جابر ضمن حديثه الطويل في صفة حج النبي ﷺ، الذي رواه جميع أصحاب الكتب والمصنفات المعتبرة، وسأقتصر في التخريج على الروايات التي وردت فيها هذه العبارة فقط، دون غيرها من روايات الحديث الأخرى.

وعند البحث تبين أن هذه العبارة وردت عن جابر من طريق واحدة هي: رواية جعفر ابن محمد عن أبيه عن جابر، وهذا إسناد صحيح لا مطعن فيه، ومتفق على صحته، غير أنه اختلف على جعفر بن محمد في روايته، حيث روي عنه بلفظين مختلفين:

اللفظ الأول: « **وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله** ».

عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر عن أبيه عن جابر أن النبي ﷺ قال: « **تركت فيكم ما إن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله** ».

أخرجه **ابن أبي شيبة** في المصنف ج٣ ص٣٣٦ ح١٤٧٠٥و ج٦ ص١٣٣ ح٣٠٠٧٧.

ومسلم ج٢ ص٨٨٦ ح ١٢١٨ قال: حدثنا **ابن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم**.

وابن خزيمة ج٤ ص٢٥١ ح٢٨٠٩ قال: حدثنا محمد بن الوليد، حدثنا **يزيد**.

وحدثنا محمد بن يحيى، حدثنا **عبد الله بن محمد النفيلي**.

وابن حبان ج٤ص٣١٠ ح١٤٥٧ قال: أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلم، حدثنا **هشام**.

وج٩ ص٢٥٣ ح٣٩٤٤ قال: أخبرنا عبدالله بن محمد بن سلم، حدثنا **هشام بن عمار**.

وأخبرنا الحسن بن سفيان، حدثنا **أبو بكر بن أبي شيبة**.

والبيهقي في الكبرى ج٥ ص٦ ح٨٦٠٩ قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو الفضل بن إبراهيم، حدثنا الحسين بن محمد بن زياد، وأحمد بن سلمة، قالا: حدثنا **إسحاق ابن إبراهيم**، (ح) وأخبرنا أبو علي الروذباري، أنبأنا أبو بكر محمد بن بكر بن داسة، حدثنا أبو داود السجستاني، **حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي، وعثمان بن أبي شيبة، وهشام بن عمار، وسليمان بن عبد الرحمن الدمشقيان**.

والنسائي في الكبرى ج٢ ص٤٢١ ح٤٠٠١ قال: أخبرني **إبراهيم بن هارون**.

وابن الجارود في المنتقى ج١ ص١٢٣ ح٤٦٩ قال: حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا **عبدالله بن محمد النفيلي**.

ثمانيتهم - ابن أبي شيبة، وإسحاق، ويزيد، وعبد الله، و هشام، وعثمان، وسليمان، وإبراهيم — عن حاتم به.

اللفظ الثاني:« وقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي».

عن زيد بن الحسن الأنماطي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله قال: رأيت رسول الله ﷺ في حجته يوم عرفة، وهو على ناقته القصواء

يخطب، فسمعته يقول: يا أيها الناس، **إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي**.

أخرجه الترمذي في السنن ٥/٦٦٢ ح٣٧٨٦.

والطبراني في الكبير ج٣ ص٦٦ ح٢٦٨٠ قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي.

وفي الأوسط ج٥ ص٨٩ ح٤٧٥٧ قال: حدثنا عبد الرحمن بن الحسين الصابوني.

ثلاثتهم – الترمذي والحضرمي والصابوني- قالوا: حدثنا نصر بن عبد الرحمن الوشاء، الكوفي، حدثنا زيد به.

قال الترمذي: وفي الباب عن أبي ذر، وأبي سعيد، وزيد بن أرقم، وحذيفة بن أسيد.

وقال: وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

وقال: وزيد بن الحسن قد روى عنه سعيد بن سليمان، وغير واحد من أهل العلم.

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن جعفر بن محمد إلا زيد بن الحسن الأنماطي.

المطلب الثاني: دراسة الحديث

ينحصر مدار الدارسة حول الخلاف بين حاتم بن إسماعيل وزيد بن الحسن، حيث زاد الأخير عبارة « وعترتي أهل بيتي »، والخلاف ينحصر بينهما لأن الإسناد صحيح إلى كليهما، ومتفق بعدهما، فالخطأ إنما هو من واحد منهما.

أما حاتم بن إسماعيل فثقة مجمع على الاحتجاج بحديثه، ولكنه كان يخطئ أحيانا[٤٥]، وأما زيد بن الحسن فضعيف، منكر الحديث[٤٦].

ومن هنا فإن الرواية الثانية رواية منكرة، فمن المعلوم أن مخالفة الضعيف للثقة تجعل روايته منكرة.

وهذا ما يجعلنا نفهم معنى قول الطبراني بعد رواية زيد:« لم يرو هذا الحديث عن جعفر بن محمد إلا زيد بن الحسن الأنماطي»، يعني بذلك أن من روى هذا الحديث عن جعفر كثيرون[٤٧]، ولكن زيدا وحده هو من انفرد بذكر هذه الزيادة، وهي إشارة صريحة إلى ضعف روايته.

وقد حسن الترمذي رواية زيد هذه مع تصريحه بغرابتها، فقال:« وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه» وقال:« وزيد بن الحسن قد روى عنه سعيد بن سليمان، وغير واحد من أهل العلم».

فواضح من كلام الترمذي تفرد زيد بهذه الرواية، والذي يظهر أن تحسينه له إنما كان لما لهذا الحديث من الشواهد، لأنه قال قبل تحسينه:« وفي الباب: عن أبي ذر، وأبي سعيد، وزيد بن أرقم، وحذيفة بن أسيد».

وهذه الشواهد سبق بحثها، وبينت ما فيها هناك، وباختصار فهي إما صحيحة، ولكن لا تشهد لهذا اللفظ، وإما ضعيفة، لا تصلح أن تكون شاهدا، فحديث أبي سعيد ضعيف، وفي ألفاظه اختلاف، منها ما يشهد لهذه العبارة، ومنها ما ليس كذلك -وهو الصواب كما تقدم -، وحديث زيد بن أرقم حديث صحيح، وما يشهد لهذه الرواية من طرقه شاذ ليس بصحيح، وحديث أبي ذر، وحديث حذيفة، مع ضعفهما لا يشهدان لهذه الرواية – كما سيأتي -.

فهذه الشواهد كلها لا يصلح شيء منها لتقوية هذا الحديث، فالحديث فيه مشكلتان:

الأولى: أن الأنماطي قد جعل هذا اللفظ من حديث جابر، وليس كذلك، بدليل الروايات الصحيحة عن جابر على خلافه.

الثانية: أن الأنماطي أدخل حديثا في حديث، حيث أدخل لفظ حديث غدير خم على لفظ حديث خطبة الوداع، ويدل على ذلك أن الأنماطي روى حديث غدير خم أيضا عن حذيفة– وسيأتي–، مما يدل على أنه كان عنده الحديثان، فدخل لفظ أحدهما على الآخر للتشابه الظاهر بينهما، وعدم ملاحظة الفرق الدقيق بين الروايتين.

المبحث الرابع

حديث زيد بن ثابت

المطلب الأول: تخريج الحديث.

لهذا الحديث طريق واحدة، ومدارها على شريك القاضي، واختلف عليه، حيث رواه عنه ستة دون عبارة: ((ما إن تمسكتم به لن تضلوا))، واختلف على الحماني عنه، حيث رويت عنه عن شريك مرة دونها، ومرة بها، وفيما يلي التفصيل.

الرواية الأولى:

عن شريك، عن الركين، عن القاسم بن حسان، عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: ((**إني تارك فيكم الخليفتين من بعدي؛ كتاب الله، حبل ممدود ما بين السماء والأرض، وعترتي أهل بيتي**، وإنهما لن يتفرقا حتى يردا على الحوض))[٤٨].

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ج٦ ص٣٠٩ ح٣١٦٧٩ قال: حدثنا عمر بن سعد، **أبو داود الحفري**.

وأحمد في المسند ج٥ ص١٨١ ح٢١٦١٨ وفي فضائل الصحابة ج٢ ص٦٠٣ ح١٠٣٢ قال: حدثنا **الأسود بن عامر**.

وفي ج٥ ص١٨٩ ح٢١٦٩٧ قال: حدثنا **أبو أحمد الزبيري**.

والطبراني في الكبير ج٥ ص١٥٣ ح٤٩٢١ قال: حدثنا أحمد بن مسعود المقدسي، حدثنا **الهيثم بن جميل** (ح).

وحدثنا أحمد بن القاسم بن مساور الجوهري، حدثنا **عصمة بن سليمان الخزاز** (ح).

وفي ج٥ ص١٥٤ ح٤٩٢٢ قال: حدثنا عبيد بن غنام، حدثنا **أبو بكر بن أبي شيبة**[٤٩].

وفي ح٤٩٢٣ قال: حدثنا عبيد بن غنام، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عمر بن سعد، **أبو داود الحفري** [٥٠].

ستتهم (أبو داود، والأسود، و أبو أحمد، والهيثم، وعصمة، وأبو بكر) عن شريك به.

الرواية الثانية:

اختلف فيها على يحيى بن عبد الحميد الحماني.

فرواه عبد بن حميد في المسند ج١ ص١٠٧ ح٢٤٠ قال: حدثني يحيى بن عبدالحميد، حدثنا شريك، عن الركين، عن القاسم بن حسان، عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ:« **إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا، كتاب الله، وعترتي أهل بيتي**، فإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض».

ورواه الطبراني في الكبير ج٥ ص١٥٣ ح٤٩٢١ قال: وحدثنا أبو حصين القاضي، حدثنا يحيى الحماني، حدثنا شريك، عن الركين، عن القاسم بن حسان، عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ:« **إني تارك فيكم الخليفتين من بعدي؛ كتاب الله، وعترتي أهل بيتي**، وإنهما لن يتفرقا حتى يردا على الحوض».

المطلب الثاني: دراسة الحديث

قبل الحديث عن الخلاف على يحيى عن شريك أقول: إن الحديث مداره على شريك القاضي – كما قدمت – وهو عالم، عابد، ثقة، كثير الحديث، ولكنه كثير الخطأ أيضا، اختلف فيه النقاد اختلافا كثيرا [٥١]، وعليه فإن حديثه يقبل إذا توبع، وكذا إذا تفرد ولم يخالف، فإن خالف فغيره أحسن منه كما أفهم من كلام ابن معين وأحمد.

وهنا لا أجد مانعا من قبول حديث شريك، والحكم عليه بأنه حسن على الأقل، سيما ولهذا الحديث شواهد كثيرة.

وباقي الإسناد إلى زيد إسناد حسن، فالركين(٥٢) ثقة، والقاسم بن حسان(٥٣) وثِّق، وليس فيه جرح.

أما الخلاف على الحماني عن شريك، فهو محصور بين عبد بن حميد وبين أبي حصين القاضي، حيث رواه الأول عنه **بزيادة عبارة**:« **ما إن تمسكتم به لن تضلوا**»، ورواه الثاني بدونها.

وقبل الترجيح في هذا الخلاف أقول: إنه ليس ثمة خلاف شديد بين الروايتين عندي، لأن لفظ عبد بن حميد ليس بخطأ فيما أرى، فإن عبارته لا تخالف عبارة الجمهور في المعنى، ذلك على أن الواو في قوله (وعترتي) واو استئناف لا واو عطف.

فيكون المعنى حينئذ: إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا، كتاب الله، وإني تارك فيكم عترتي أهل بيتي، فاستوصوا بهم خيرا، وهذه الجملة الأخيرة هي خبر مقدر، حذف من السياق، ولكن حديث زيد بن أرقم يدل عليه دلالة واضحة.

ومما يدل على أن التمسك كان بكتاب الله تعالى فقط أنه قال:(تمسكتم به) ولم يقل: (تمسكتم بهما)، فالضمير للمفرد الغائب، عائد على كتاب الله تعالى، دون العترة، وعلى هذا لا إشكال في الحديث، ولسنا بحاجة إلى الترجيح.

فإن قال قائل: لا مانع لغة من عود الضمير المفرد الغائب على اثنين، كحديث:«عليكم بسني وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، تمسكوا **بها**، وعضوا **عليها** بالنواجذ»(٥٤)، فقال (بها وعليها)، ولم يقل (بهما وعليهما).

أقول: نعم، ولكن ذلك حيث يكون المذكورين في المثنى كالشيء الواحد، كما في هذا الحديث، فسنته ﷺ وسنة الراشدين شيء واحد، فهم على سنته سائرون،

ولو قال (بهما وعليهما) لكانا شيئين مختلفين، ولذا لا نقول بعصمة الخلفاء الراشدين، ولا نقول بأن أقوالهم وأفعالهم سنة، إذ السنة عندنا ما ورد عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير.

أما في حديثنا فلا شك أن الكتاب والعترة ليسا شيئا واحدا، فهما مختلفان، ولو كان الضمير عائدا إليهما لكانا كالشيء الواحد، وهذا محال، فالكتاب كلام الله، والعترة بشر يصيبون ويخطئون، ولو أراد أن يكون التمسك والاعتصام بالكتاب والعترة لكان الواجب أن يقول "بهما"، لا "به"، وحينئذ تكون العترة معصومة، ومشرعة، وهذا لا يقوله عاقل(٥٥).

وإذا أردنا الترجيح بين في الخلاف على يحيى بين عبد بن حميد، وبين أبي حصين القاضي، فكلاهما ثقة(٥٦)، وإن كان عبد أوثق وأشهر من أبي حصين، إلا أن رواية أبي حصين تترجح من دليل خارجي، وهو أنها موافقة لرواية الثقات عن شريك، مما يجعلنا نقدمها على رواية عبد، وإن كنا لا نحتاج إلى هذا الترجيح، لما تقدم من أنه لا تعارض بين الروايتين.

المبحث الخامس

حديث علي

المطلب الأول: تخريج الحديث

لهذا الحديث رواية واحدة غريبة، وهي ما أخرجه البزار في مسنده ج٣ ص٨٩ ح٨٦٤ قال: حدثنا الحسين بن علي بن جعفر، قال: أخبرنا علي بن ثابت، قال: أخبرنا سعاد ابن سليمان، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: ((إني مقبوض، **وإني تركت فيكم الثقلين؛ كتاب الله، وأهل بيتي، وأنكم لن تضلوا بعدهما**)).

المطلب الثاني: دراسة الحديث.

هذا الحديث غريب ضعيف، وذلك للأسباب الآتية:

أولا: أنه من رواية الحارث الأعور، وهو ضعيف، بل اتهمه بعض العلماء بالكذب، ثم أنه كان غاليا في التشيع[٥٧].

ثانيا: أنه من رواية أبي إسحاق السبيعي الهمداني عنه، وهو ثقة اختلط بأخرة، ولم يسمع من الحارث الأعور إلا أربعة أحاديث، وسائر ذلك إنما هو كتاب أخذه[٥٨]، ولذلك لم يكن يحيى وعبد الرحمن يحدثان عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، بل لم يكن يحيى يحدث عنه عن الحارث إلا ما قال فيه أبو إسحاق سمعت الحارث[٥٩].

ثالثا: أنه من رواية سعاد بن سليمان عن أبي إسحاق، وهو شيعي ضعيف[٦٠].

المبحث السادس

حديث حذيفة

روي هذا الحديث عن حذيفة من طريق: زيد بن الحسن الأنماطي، حدثنا معروف بن خربوذ، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد الغفاري قال:« لما صدر رسول الله ﷺ من حجة الوداع، نهى أصحابه عن شجرات بالبطحاء متقاربات أن ينزلوا تحتهن، ثم بعث إليهن، فقمَّ ما تحتهن من الشوك، وعمد إليهن، فصلى تحتهن، ثم قام فقال: ... **وإني سائلكم حين تردون علي عن الثقلين، فانظروا كيف تخلفوني فيهما؟ الثقل الأكبر كتاب الله عزوجل، سبب طرفه بيد الله، وطرفه بأيديكم، فاستمسكوا به، لا تضلوا، ولا تبدلوا، وعترتي أهل بيتي**، فإنه نبأني اللطيف الخبير أنهما لن ينقضيا حتى يردا عليَّ الحوض».

رواه الطبراني في الكبير ج٣ ص١٨٠ ح٣٠٥٢ قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي وكريا بن يحيى الساجي، قالا: حدثنا نصر بن عبد الرحمن الوشاء.

(ح) وحدثنا أحمد بن القاسم ابن مساور الجوهري، ثنا سعيد بن سليمان الواسطي.

و ج٣ ص٦٧ح٢٦٨٣ قال: حدثنا محمد بن الفضل السقطي، حدثنا سعيد بن سليمان.

(ح) وحدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، و زكريا بن يحيى الساجي، قالا ثنا نصر ابن عبد الرحمن الوشاء.

كلاهما – سعيد ونصر – قالا حدثنا زيد بن الحسن الأنماطي فذكره.

وهذا حديث ضعيف، فإن مداره عن زيد بن الحسن الأنماطي، القرشي، أبو الحسين الكوفي، صاحب الأنماط، وهو ضعيف(٦١).

ولكن الحديث مع ضعفه، فإن القدر المقصود منه في بحثنا، وهو الوصية بالثقلين، جاء بلفظ صحيح، يشهد له حديث زيد بن أرقم الثابت عنه، وليس فيه ذكر

الاعتصام بالثقلين، بل الاعتصام فيه مقصور على كتاب الله تعالى دون عترة النبي ﷺ.

وعودا على حديث جابر السابق في المبحث الثالث، فإن هذا الحديث يؤكد ما تقدم هناك من أن الأنماطي قد دخل عليه حديث خطبة الوداع بحديث غدير خم، فكان عنده الحديثان غير أنه جعل متن حديث غدير خم مرويا بإسناد حديث خطبة الوداع، للتشابه الظاهر بين اللفظين.

المبحث السابع
حديث أبي ذر

روي هذا الحديث من طريقين عن أبي ذر:

الأول: عن مالك بن ضمرة عنه: أخرجها ابن عدي في الكامل ج٣ ص١٩٠ ح٦٩٠ قال: عباد بن يعقوب أخبرني علي بن هاشم عن زياد بن المنذر عن عمران بن ميثم عن مالك ابن ضمرة عن أبي ذر قال لما نزلت هذه الآية يوم تبيض وجوه وتسود وجوه قال رسول الله ﷺ:« تحشر أمتي يوم القيامة على خمس رايات، **فأسألهم ماذا فعلتم في الثقلين**، وذكر الحديث.

وهذا حديث موضوع، فإن زياد بن المنذر هو: أبو الجارود الكوفي، من غلاة الشيعة، قال فيه ابن معين: كذاب، عدو الله، ليس يساوي فلسا، وقال أحمد: متروك الحديث، وقال ابن عدي – بعد أن ذكر بعض حديثه -: وهذه الأحاديث الذي أمليتها، مع سائر أحاديثه التي لم أذكرها، عامتها غير محفوظة، وعامة ما يروي زياد بن المنذر هذا في فضائل أهل البيت، وهو من المعدودين من أهل الكوفة الغالين، وله عن أبي جعفر تفسير وغير ذلك، ويحيى بن معين إنما تكلم فيه وضعفه، لأنه يروي أحاديث في فضائل أهل البيت، ويروي ثلب غيرهم ويفرط، فلذلك ضعفه، مع أن أبا الجارود هذا، أحاديثه عن من يروي عنهم فيها نظر[٦٢].

الطريق الثاني: عن حنش بن المعتمر عنه: لم أجد هذا الحديث إلا عند الدراقطني في العلل حيث سئل عن حديث حنش بن المعتمر، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ: « **أيها الناس، أني تركت فيكم الثقلين، كتاب الله، وعترتي أهل بيتي**، ولن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض، ومثلها مثل سفينة نوح، من ركب فيها نجا. فقال: يرويه أبو إسحاق السبيعي، عن حنش، قال ذلك الأعمش، ويونس بن أبي إسحاق، ومفضل بن صالح، وخالفهم إسرائيل، فرواه عن أبي إسحاق، عن رجل، عن حنش، والقول عندي قول إسرائيل» [٦٣]. وهذا حديث ضعيف كما هو ظاهر من كلام الدارقطني، فإن الصحيح في روايته، أن في إسناده رجلا مجهولا.

وحديث أبي ذر مع ضعفه من طريقيه **ليس فيه عبارة**:« **ما إن تمسكتم به لن تضلوا**» فهو ليس من حديث الشيعة في شيء، وإنما هو موافق للصحيح الثابت من حديث زيد بن أرقم في الاقتصار على الوصية بالثقلين، دون الاعتصام بالعترة الطاهرة [٦٤].

المبحث الثامن
أحاديث الباب

المطلب الأول: أحاديث قصرت الوصية على كتاب الله تعالى.

أولا: حديث أبي شريح الخزاعي.

عن عبد الحميد بن جعفر، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي شريح الخزاعي قال: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ : أَبْشِرُوا، أَبْشِرُوا، أَلَيْسَ تَشْهَدُونَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ سَبَبٌ، طَرَفُهُ بِيَدِ اللهِ، وَطَرَفُهُ بِأَيْدِيكُمْ، فَتَمَسَّكُوا بِهِ، فَإِنَّكُمْ لَنْ تَضِلُّوا وَلَنْ تَهْلِكُوا بَعْدَهُ أَبَدًا.

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ج٦ ص١٢٥ ح٣٠٠٠٦ **ومن طريقه**:

عبد بن حميد ج١ ص١٧٥ ح٤٨٣.

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ج٤ ص٢٨٢ ح٢٣٠٢.

والطبراني في المعجم الكبير ج٢٢ ص١٨٨ ح٤٩١ قال:حدثنا عبيد بن غنام.

وابن حِبَّان ج١ ص٣٢٩ ح١٢٢ قال: أَخْبَرنا الحسن بن سفيان.

ورواه الطبراني في المعجم الكبير ج٢٢ ص١٨٨ ح٤٩١ قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، قال: حدثنا **ابن الأصبهاني**.

والبيهقي في شعب الإيمان ج٢ ص٣٢٧ ح١٩٤٢ قال: أخبرنا أبو نصر بن قتادة، أخبرنا أبو عمرو بن مطر، أخبرنا أحمد بن الحسين بن نصر، حدثنا علي بن نصر، حدثنا **علي بن المديني**.

وفي ج٢ ص ٣٥٢ ح٢٠١٣ قال: أخبرنا أبو الحسن بن أبي المعروف الفقيه، أخبرنا أبو سهل الاسفرائيني، حدثنا أبو جعفر الحذاء، حدثنا **علي بن المديني**.

ثلاثتهم – أبو بكر، وابن الأصبهاني، وعلي – قالوا: حدثنا **أبو خالد الأحمر**، فذكره.

فهذا الحديث مداره على أبي خالد الأحمر، وهو ثابت عنه برواية الثقات من تلاميذه، ويبقى النظر في أبي خالد فمن فوقه.

أما أبو خالد الأحمر فهو سليمان بن حيان الأزدي، من رجال مسلم، وهو ثقة، ولكنه يخطئ أحيانا[٦٥]، فلا ينزل حديثه عن درجة الحسن، سيما إذا وجد له شواهد .

وأما عبد الحميد بن جعفر، فقد وثقه أكثر النقاد، وضعفه بعضهم[٦٦]، ولدى البحث تبين أن ضعفه إنما جاء من قبل ما رمي به من القدر، وهذا لا يضر روايته هنا، كونها لا توافق بدعته.

وأما سعيد بن أبي سعيد، فهو ابن كيسان المقبري، الثقة المشهور، تغير قبل موته بأربع سنين، وروايته عن أبي شريح في الكتب الستة، ورواية عبد الحميد عنه عند البخاري معلقة، وعند مسلم، وعند أصحاب السنن عدا أبي داود[٦٧].

وبناء على هذه الدراسة لإسناد هذا الحديث ومع ما له من الشواهد نستطيع أن نطمئن إلى أنه لا ينزل عن درجة الحسن.

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح[٦٨].

غير أني وجدت أن البيهقي قال عقب رواية هذا الحديث: ورواه الليث بن سعد، عن سعيد المقبري، عن نافع بن جبير، عن النبيﷺ مرسلا. قال البخاري: هذا أصح[٦٩].

ولم أجد هذه الرواية المرسلة في كتب السنة، ومقتضى قول البخاري أن تعارضا وقع في الحديث بين رواية عبد الحميد ورواية الليث، حيث اختلفا على المقبري، فرواه الليث عن المقبري، عن نافع مرسلا، ورواه عبد الحميد عن المقبري، عن أبي شريح متصلا، ورجح البخاري حديث ابن سعد، ولكن هل هذا يعني أنه يضعف حديث عبد الحميد بهذا الإعلال.

لأول وهلة نشعر أن غاية كلام البخاري أن حديث الليث أصح من حديث عبد الحميد، وأن حديث عبد الحميد محتمل، ولدى النظر في هذا الخلاف نجد أن الجمع ممكن باحتمال أن يكون المقبري سمعه على الوجهين، وهذا احتمال سائغ، ولكن الإشكال في أن عدم رواية الليث عن المقبري لهذا الحديث على النحو المتصل، أمر يثير الريب في حديث عبد الحميد.

فهنا تساؤل، هل فعلا روى المقبري الحديث على الوجهين؟ فإن كان الجواب بنعم، فلماذا لم يرو الليث الحديث المتصل؟ يمكن أنه لم يسمعه منه! ولكن هذا من الناحية الحديثية احتمال ضئيل، لأن الليث من أعرف الناس بحديث المقبري، وإن كان الجواب بلا، فلا بد من الترجيح.

وإذا أردنا الترجيح فإن رواية الليث مقدمة على رواية عبد الحميد من وجهين:

الأول: أن الليث أوثق في نفسه من عبد الحميد.

الثاني: أنه أوثق في سعيد خاصة من عبد الحميد وغيره[٧٠].

وعليه فإني لست على ثلج من صحة حديث أبي شريح –والله تعالى أعلم–.

ثانيا :حديث جبير بن مطعم.

عن أبي داود الطيالسي، حدثنا أبو عبادة الأنصاري، عن الزهري، عن محمد بن جبير ابن مطعم، عن أبيه قال: كنا مع رسول الله ﷺ بالجحفة، فخرج علينا رسول الله ﷺ فقال: أليس تشهدون أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأني رسول الله، وأن هذا القرآن جاء من عند الله؟ قلنا: بلى، قال: فابشروا، **فإن هذا القرآن طرفه بيد الله، وطرفه بأيديكم، فتمسكوا به، فإنكم لن تهلكوا، ولن تضلوا بعده أبدا.**

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ج٢ ص١٢٦ ح١٥٣٩ قال: حدثنا زكريا بن يحيى الساجي ثنا أبو حفص عمرو بن علي.

وفي المعجم الصغير ج٢ ص٢٠٩ ح١٠٤٤ قال: حدثنا محمد بن علي البزار الأصبهاني، حدثنا عبد الرحمن بن عمر – رسته –.

كلاهما – عمرو ورسته –قالا: حدثنا أبو داود الطيالسي فذكره.

وهذا حديث غريب ضعيف، فقد قال الطبراني في الصغير بعد رواية الحديث: لم يروه عن الزهري إلا أبو عبادة، عيسى بن عبد الرحمن الزرقي، تفرد به أبو داود، لم يحدث به أبو داود إلا بالبصرة.

وقال الهيثمي: رواه البزار، والطبراني في الكبير، والصغير، وفيه أبو عبادة الزرقي، وهو متروك الحديث(٧١).

ثالثا: حديث عبد الله بن عمر.

أخرجه عبد بن حميد في مسند ه ج١ ص٢٧٠ ح٨٥٨ قال: حدثني بن أبي شيبة، حدثنا زيد بن حباب العكلي، حدثنا موسى بن عبيدة، قال: حدثني صدقة بن يسار، عن ابن عمر مرفوعا: أيها الناس قد تركت فيكم ما إذا اعتصمتم به لن تضلوا كتاب الله. إهـ باختصار.

وهذا حديث ضعيف تفرد به موسى بن عبيدة وهو ضعيف(٧٢).

رابعا: حديث زيد بن أرقم:

هذه رواية أخرى لحديث زيد بن أرقم لم أذكرها في المبحث الأول عند حديث زيد لأنها لا تشتمل على لفظ الوصية بالعترة الطاهرة، وإنما يقتصر الحديث فيها على الوصية بكتاب الله تعالى.

فعن يحيى بن جعدة، عن زيد بن أرقم، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ، حتى انتهينا إلى غدير خم، فأمر بروح فكسح، في يوم ما أتى علينا يوم كان أشد حرا منه، فحمد الله وأثنى عليه، وقال: "يا أيها الناس، أنه لم يبعث نبي قط إلا ما عاش نصف ما عاش الذي كان قبله، وإني أوشك أن أدعى فأجيب، **وإني تارك فيكم ما لن تضلوا بعده، كتاب الله عز وجل**، ثم قام فأخذ بيد عليّ رضي الله عنه، فقال: يا أيها الناس من أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا : الله ورسوله أعلم، ألست أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى قال: من كنت مولاه فعلي مولاه".

أخرجها الحاكم في المستدرك ج٣ ص٦١٣ ح٦٢٧٢، قال: أخبرني محمد بن علي الشيباني بالكوفة، حدثنا **أحمد بن حازم الغفاري**.

والطبراني في المعجم الكبير ج٥ ص١٧١ ح٤٩٨٦، قال: حدثنا **علي بن عبد العزيز**.

كلاهما – أحمد وعلي – قالا: حدثنا أبو نعيم، حدثنا كامل أبو العلاء، قال سمعت حبيب بن أبي ثابت يحدث عن **يحيى بن جعدة**، فكره.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه.

ظاهر هذه الرواية الصحة كما قال الحاكم، فإن إسناده، وإسناد الطبراني لا مغمز فيهما، وقد تابعا بعضهما على هذه الرواية متابعة جيدة، إلا أن فيها علة خفية، وهي تدليس حبيب، فقد رواه أبو العلاء عنه بصيغة موهمة للسماع، حيث قال: سمعت حبيب بن أبي ثابت **يحدث** عن يحيى بن جعدة، فكلمة يحدث توهم أنه سمعه منه والصحيح أنه حدَّث به عنه بالعنعنة، وحبيب مدلس مكثر – كما مرَّ سابقا – فلا يقبل منه إلا ما صرَّح به بالتحديث، فهذا الحديث ضعيف فيما أرى والله أعلم.

المطلب الثاني

أحاديث جعلت الوصية في كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ

أولا:حديث أبي هريرة.

روي هذا الحديث عن أبي هريرة من طريق صالح بن موسى الطلحي عن عبدالعزيز ابن رفيع عن أبى صالح عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:« **إني قد خلفت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما أبدا، ما أخذتم بهما، أو عملتم بهما، كتاب الله وسنتي**، ولن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض».

أخرجه العقيلي في الضعفاء العقيلي ج٢ ص٢٥٠ ترجمة (٨٠٤) قال: حدثنا موسى بن إسحاق، حدثنا محمد بن عبيد المحاربي.

وابن عدي في الكامل ج٤ ص٦٩ قال: أنا أبو يعلى، حدثنا داود بن عمرو الضبي.

والحاكم في المستدرك ج١ ص١٧٢ح٣١٩ قال: أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأنا محمد بن عيسى بن السكن الواسطي، حدثنا داود بن عمرو الضبي.

والدارقطني في السنن ج٤ ص٢٤٥ ح١٤٩ قال: حدثنا أبو بكر الشافعي، أخبرنا أبو قبيصة محمد بن عبد الرحمن بن عمارة بن القعقاع، أخبرنا داود بن عمرو.

والبيهقي في السنن ج١٠ ص١١٤ ح٢٠١٢٤ قال: أخبرنا أبو الحسين بن بشران العدل ببغداد، أنبأنا أبو أحمد حمزة بن محمد بن العباس، حدثنا عبد الكريم بن الهيثم، أنبأنا العباس ابن الهيثم.

ثلاثتهم: (محمد، داود، العباس) عن صالح بن موسى الطلحي به.

وهذا حديث ضعيف، فإن مداره على صالح بن موسى بن إسحاق بن طلحة التيمي الكوفي، وهو ضعيف جدا، متروك الحديث[٧٣].

وقد وجدت الهيثمي ذكر هذا الحديث في مجمع الزوائد[٧٤]، وعزاه إلى البزار، من طريق صالح بن موسى نفسه، ولم أجده عند البزار، ولكن الغريب في رواية البزار أن الحديث جاء بلفظ: **كتاب الله ونسبي،** وبوب الهيثمي له بباب في فضل أهل البيت رضي الله عنهم.

وهذا عندي تصحيف ظاهر، فإن بين كلمة (سنتي) وكلمة (نسبي) تشابها ظاهرا، فمن غيرها إلى نسبي فقد صحف، لأنه خالف رواية ثلاثة عن الطلحي.

ولأني لم أقف على إسناد البزار، فلا أستطيع أن أجزم بهوية المصحف، ولذلك احتمالات:

١- أن يكون التصحيف من قبل الراوي عن الطلحي عند البزار.

٢- أن يكون التصحيف وقع في نسخة الهيثمي من مسند البزار.

٣- أن يكون التصحيف من الهيثمي نفسه.

وعلى كلا الحالين فالحديث ضعيف لما تقدم.

ثانيا: حديث ابن عباس.

أخرجه الحاكم في المستدرك ج١ ص١٧١(٣١٨) قال:

حدثنا أبو بكر، أحمد بن إسحاق الفقيه، أنبأنا العباس بن الفضل الأسفاطي، حدثنا إسماعيل ابن أبي أويس.

وأخبرني إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني، حدثنا جدي، حدثنا ابن أبي أويس.

حدثني أبي – يعني عبد الله –، عن ثور بن زيد الديلي، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ خطب الناس في حجة الوداع فقال:... يا أيها الناس، إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدا: كتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

ومن طريقه الثاني أخرجه البيهقي في الكبرى ج١٠ ص١١٤ (٢٠١٢٣) قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرني إسماعيل بن محمد فذكره.

قال الحاكم: وقد احتج البخاري بأحاديث عكرمة، واحتج مسلم بابن أبي أويس، وسائر رواته متفق عليهم، وهذا الحديث لخطبة النبي ﷺ متفق على إخراجه في الصحيح: يا أيها الناس، إني قد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به: كتاب الله، وأنتم مسئولون عني، فما أنتم قائلون؟ و ذكر الاعتصام بالسنة في هذه

الخطبة غريب، ويحتاج إليها، و قد وجدت له شاهدا من حديث أبي هريرة ...فذكره.

وقال الذهبي قي التلخيص: احتج البخاري بعكرمة، واحتج مسلم بابن أبي أويس، وله أصل في الصحيح أهـ.

وهذا حديث غريب من حديث ابن عباس، تفرد به إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أبي أويس المدني عن أبيه، وكلاهما فيه كلام معروف عند أهل العلم(٧٥)، أميل إلى عدم قبول روايتهما إلا فيما توبعا عليه، وهذا الحديث ليس كذلك.

وأما ما اعتمد عليه الحاكم من كون هذا الحديث له أصل في الصحيح فهو يعني حديث جابر المشهور في حجة الوداع، وهو لا يجدي نفعا في تصحيح الحديث، إذ هو شاهد لأصل الحديث، وأما ذكر السنة فغريب – كما قال الحاكم – فهي زيادة غريبة ممن لا يحتمل مثلها، والله أعلم.

ثالثا: حديث أنس.

أخرجه الأصبهاني في طبقات المحدثين بأصبهان ج٤ ص٦٧ قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا عبد الواحد، قال: حدثنا هشام، عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك، قال:" قال رسول الله ﷺ: لقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا كتاب الله وسنة نبيهﷺ".

وهذا حديث ضعيف تفرد به يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس، وهو ضعيف(٧٦).

رابعا: حديث عمرو بن عوف.

عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول اللهﷺ: " تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه ﷺ". رواه

ابن عبد البر في التمهيد ج٢٤ ص٣٣١ ح١٢٨، قال: حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم الديبلي، قال: حدثنا علي بن زيد الفرائضي، قال: حدثنا الحنيني فذكره.

تتمة:

روى مالك في الموطأ ج٢ ص٨٩٩ ح١٥٩٤، أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال:((تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيهﷺ)).

قال ابن عبد البر: وهذا أيضا محفوظ معروف مشهور عن النبي ﷺ عند أهل العلم شهرة يكاد يستغني بها عن الإسناد، وروى في ذلك من أخبار الآحاد أحاديث، من أحاديث أبي هريرة وعمرو بن عوف))[٧٧].

قلت: أما شهرته عند أهل العلم فلا تعني شهرته عند أهل الحديث، ومن جهة أخرى، فإن شهرة الحديث –حتى عند المحدثين - لا تستلزم صحته، وما ذكره ابن عبد البر من وصله، فقد تقدم ما فيه في هذه الأحاديث الأربعة.

المطلب الثالث

أحاديث قصرت الوصية على العترة الطاهرة

فيه حديث الحسن بن علي.

عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن إبراهيم بن إسحاق الصيني، حدثنا قيس بن الربيع، عن ليث بن أبي سليم، عن ابن أبي ليلى، عن الحسن بن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: يا أنس، انطلق فادع لي سيد العرب - يعني عليا - فقالت عائشة رضي الله عنها: ألست سيد العرب؟ قال: أنا سيد ولد آدم، وعلي سيد العرب.

فلما جاء علي رضي الله عنه، أرسل رسول الله ﷺ إلى الأنصار فأتوه، فقال لهم: يا معشر الأنصار، ألا أدلكم على ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعده؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: هذا علي، فأحبوه بحبي، وكرموه لكرامتي، فإن جبريل ﷺ أمرني بالذي قلت لكم عن الله عزوجل.

أخرجه الطبراني في الكبير ج٣ ص٨٨ ح٢٧٤٩ بهذا الإسناد.

وأبو نعيم في الحلية ج١ ص٦٣ قال: حدثنا أحمد بن يعقوب بن المهرجان المعدل، به.

وهذا حديث منكر، قاله ابن كثير[٧٨]، وقال الهيثمي: رواه الطبراني، وفيه إسحاق بن إبراهيم الضبي، وهو متروك[٧٩].

المبحث التاسع

دلالة الحديث عند والروافض وأهل السنة

استدل الروافض بهذا الحديث على عدة أمور، وبالتأمل في هذه الدلالات نجد أن قائمة على جملة « ما إن تمسكتم به لن تضلوا » فمن ذلك[٨٠]:

الدلالة الأولى: وجوب التمسك بالقرآن الكريم والعترة الطاهرة، وذلك لأن النبي ﷺ **جعل التمسك بهما عاصماً من الضلالة**، ومن كان التمسك به عاصماً من الضلالة فالتمسك به واجب، والمراد بالتمسك بأهل البيت عليهم السلام وجوب تلقي الإسلام والقرآن منهم، وإطاعتهم والعمل بأوامرهم ونواهيهم والاقتداء إلى الله تعالى بهم.

الدلالة الثانية: **انحصار النجاة بالتمسك بالعترة وبالكتاب**، فلا نجاة لأحد من الأمة إلاّ بالتمسك بالعترة الطاهرة وبالكتاب العزيز دون غيرهما، والفرقة الناجية هي الفرقة المطيعة لربها تعالى ونبيها ﷺ والمتمسكة بهما معاً.

الدلالة الثالثة: عصمة العترة النبوية من المعاصي والأخطاء والاشتباه، لأن النبي ﷺ **أوجب التمسك بهم،** ومن يحتمل معصيته وخطؤه واشتباهه يستحيل أن يأمر الله تعالى بالتمسك به، فلو لم يكونوا معصومين لجاز أن يكون المتمسك بهم ضالاً، وبما أن الأمر النبوي بالتمسك بهم مطلقاً بدون قيد دل على هداية من تمسك بهم مطلقاً، ومن كان التمسك به هداية دائماً فهو معصوم.

الدلالة الرابعة: أنهم أعلم الناس بعد النبي ﷺ، قال السمهودي : (والحاصل أنه لما كان كل من القرآن العظيم والعترة الطاهرة معدناً للعلوم الدينية والأسرار والحكم النفسية الشرعية وكنوز دقائقها أطلق ﷺ عليهما «الثقلين» ويرشد لذلك حثه في بعض الطرق السابقة **على الاقتداء والتمسك** والتعلم من أهل بيته) [٨١]

الدلالة الخامسة: أنهم بحكم الله تعالى أئمة هذه الأمة: **لأن من وجب التمسك به لضمان الهداية والعصمة من الضلالة كان معصوماً**، ولا بد أن يكون عالماً بالشريعة تمام العلم في عقائدها وأحكامها، وهذا بلا شك هو المستحق لمنصب الإمامة وخلافة الرسول ﷺ وليس من يفتقد هذه الصفات.

الدلالة السادسة: أن إمامتهم مستمرة إلى يوم القيامة

الدلالة السابعة: أنهم أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

هذا ملخص ما استدل به الروافض من هذا الحديث، وقد رأيت أن كل استدلالاتهم منه قائمة على جملة البحث وهي " ما إن تمسكتم به لن تضلوا " إذ ليس في الحديث جملة غيرها تفيد هذا إفادة صريحة.

ولذا فإن هذه الاستنباطات جميعا تسقط بمجرد معرفة أن هذه الجملة مدرجة من قبل بعض الرواة في الحديث على سبيل العمد أو الوهم، وجوابنا عليهم كما قيل قديما، أثبت العرش ثم انقش، بمعنى اثبت ورود هذه الجملة في حديث غدير خم، ثم استدل، وإلا فهو استدلال مبني على باطل متوهم.

فالحديث بدون هذه الجملة لا متمسك فيه البتة للروافض، بل هو صريح بمذهب أهل السنة الذي يقوم على وجوب التمسك بالكتاب العزيز، الذي يتضمن التمسك بالسنة الشريفة، لدلالة نصوص القرآن عليها.

وأما أهل البيت عند أهل السنة فالواجب محبتهم، ورعاية حرمتهم، وحفظ حقوقهم، وتوقيرهم. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «والحديث الذي في مسلم إذا كان النبي ﷺ قد قاله، فليس فيه إلا الوصية باتباع كتاب الله ، وهذا أمر قد تقدمت الوصية به في حجة الوداع قبل ذلك، وهو لم يأمر بإتباع العترة ولكن قال: (أذكر الله في أهل بيتي) وتذكير الأمة بهم يقتضي أن يذكروا ما تقدم الأمر به قبل ذلك: من إعطائهم حقوقهم والامتناع من ظلمهم، وهذا أمر قد تقدم بيانه قبل غدير خم». (٨٢)

وقال أيضا: « والذي رواه مسلم انه بغدير خم قال إني تارك فيكم الثقلين، كتاب الله، فذكر كتاب الله، وحض عليه، ثم قال: وعترتي أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي ثلاثا، وهذا مما انفرد به مسلم، ولم يروه البخاري، وقد رواه الترمذي وزاد فيه: وأنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، وقد طعن غير واحد من الحفاظ في هذه الزيادة، وقال: إنها ليست من الحديث، والذين اعتقدوا صحتها قالوا: إنما يدل على أن مجموع العترة الذين هم بنو هاشم لا يتفقون على ضلالة، وهذا قاله طائفة من أهل السنة، وهو من أجوبة القاضي أبي يعلى وغيره»(٨٣).

الخـاتمـــة

الحمد لله على عظيم فضله وإحسانه، وجليل نعمته وإكرامه، وصلى الله وسلم على حبيبه ومختاره، وبعد هذه الجولة الحديثية بين أسانيد حديث الوصية بالثقلين ورواياته، أقف لأسجل أهم ما خلصت إليه الدراسة من نتائج مبنية على الحجة والدليل، فيما بلغه علمي وانتهى إليه جهدي:

أولا: بينت الدراسة من خلال البحث الحديثي حقيقة الوصية بالثقلين - كتاب الله والعترة الطاهرة- وهي أن النبي ﷺ أوصى بالتمسك بكتاب الله تعالى، وأوصى بعترته خيرا. ولم يصح في أي من طرق حديث غدير خم – حديث الثقلين – ولا في غيره من الأحاديث ورود جملة « ما إن تمسكتم به لن تضلوا ».

وبهذا تسقط جميع استدلالات الروافض بحديث الثقلين على وجوب التمسك بمذهب آل البيت، أو عصمتهم، أو إمامتهم.

ثانيا: جملة البحث وهي« ما إن تمسكتم به لن تضلوا » لم تثبت إلا في حديث حجة الوداع، حيث وصى رسول الله ﷺ فيها بكتاب الله تعالى فقط.

ثالثا: لا يثبت أبداً الوصية بالعترة الطاهرة في حديث حجة الوداع.

رابعا: يحاول الروافض أن يثبتوا أن الوصية بالثقلين تكررت في عدة مواطن، وبعدة ألفاظ، مستندين في ذلك إلى ورود الحديث عن عدد كبير من الصحابة، ومسترشدين بأقوال بعض علماء السنة الذين صرحوا بذلك.

وقد أثبتت الدراسة أن الوصية بالثقلين لم ترد إلا في حديث غدير خم، وفي واقعة واحدة لا غير، رويت عن عدد من الصحابة الذين شهدوا الغدير، وقد كانوا كثراً، ويدل على هذا تشابه ألفاظ المتون إلى حد كبير.

وقد تبين من خلال الدراسة أن تعدد الألفاظ كان نتيجة للخلط من بعض الرواة بين حديث حجة الوداع، وحديث غدير خم، وهذا ما جعل بعض علماء السنة يقرون بتعدد الواقعة.

رابعاً: روي حديث حجة الوداع بثلاثة ألفاظ هي:

١- الوصية والاعتصام بكتاب الله تعالى فقط، وهو الصحيح دون سواه.

٢- الوصية والاعتصام بكتاب الله تعالى، وسنة نبيهﷺ، وأسانيده لا تخلو من ضعف.

٣- الوصية والاعتصام بكتاب الله تعالى وعترة النبيﷺ، وهذا حديث معلول، بعلة دخول حديث في حديث، فقد أدخل بعض الرواة وهَمَا منه حديث غدير خم في حديث حجة الوداع.

خامساً: يختلف حديث غدير خم عن حديث حجة الوداع في سياقه ومعناه، من حيث أن حديث غدير خم يشتمل على التمسك بكتاب الله، والوصية خيرا بآل بيت النبيﷺ، وحديث حجة الوداع يشتمل فقط على التمسك بكتاب الله تعالى، ولهذا لا تصح لفظة:" ما إن تمسكتم به لن تضلوا " في حديث غدير خم، وإنما هي في حديث حجة الوداع، ومن أدخلها على حديث غدير خم فقد أفسد معناه ومبناه.

سادساً: حديث زيد بن أرقم كان يوم غدير خم، واللفظ الصحيح الثابت عنه ليس في شيء من طرقه ذكر الاعتصام بالعترة الطاهرة، وإنما فيه الاعتصام بكتاب الله تعالى فقط، ثم الوصية خيرا بالعترة الطاهرة، وإضافة لفظ:" لن تضلوا ما اتبعتموهما" لا يثبت في أي من طرقه.

سابعاً: حديث أبي سعيد كان يوم غدير خم، وهو ضعيف من كلا طريقيه، وهو مع ضعفه لا يشتمل في أي من طريقيه على عبارة:" ما إن تمسكتم به لن تضلوا ".

ثامناً: حديث جابر بن عبد الله كان يوم حجة الوداع، والصحيح الثابت المشهور فيه أنه بلفظ:" وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله"، ووهم من زاد فيه عبارة: " وعترتي أهل بيتي".

تاسعاً: حديث زيد بن ثابت كان يوم غدير خم، وهو حديث حسن، روي عنه بلفظين، أحدهما بزيادة عبارة:" ما إن تمسكتم به لن تضلوا"، والثاني بدونها، ومع ذلك فكلاهما عندي حسن، إذ لا فرق بينهما في المعنى على ما بينته في موضعه، وإن كان أصح الطريقين هو بدون هذه العبارة.

عاشراً: حديث علي حديث غريب ضعيف.

حادي عشر: حديث حذيفة بن اليمان حديث غريب ضعيف، وهو مع ضعفه صحيح المعنى، فإن جملة الوصية بالثقلين جاءت فيه بلفظ صحيح.

ثاني عشر: حديث أبي ذر مع ضعفه من طريقيه ليس فيه عبارة:" ما إن تمسكتم به لن تضلوا".

ثالث عشر: فيما يتعلق بأحاديث الباب فحاصل الآمر فيها على النحو الآتي:

أ. وردت ثلاثة أحاديث فيها الوصية بكتاب الله تعالى فقط بلا خلاف في روايتها هي:

١- حديث أبي شريح الخزاعي: وهو محتمل للتحسين.

٢- حديث جبير بن مطعم: وهو ضعيف.

٣- حديث عبد الله بن عمر: وهو ضعيف.

ب. وردت أربعة أحاديث فيها الوصية بكتاب الله وسنة نبيهﷺ بلا خلاف في روايتهما هي:

١- حديث أبي هريرة ضعيف، ومع ذلك فالصحيح في روايته أنه بلفظ " كتاب الله وسنتي" ووهم من جعله بلفظ " ونسبي".

٢- حديث عبد الله بن عباس: وهو ضعيف.

٣- حديث أنس بن مالك: وهو ضعيف.

٤- حديث عمرو بن عوف.

ح. ورد حديث واحد فيه الوصية بعلي فقط بلا خلاف في روايته، وهو حديث الحسن ابن علي، وهو حديث منكر.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وسلام على المرسلين، وصلى الله وسلم على خاتم النبيين

الهوامش والتعليقات

١ - وهذا ما أوقع كثيرا من الرواة قديما في الخطأ – كما سأبينه فيما بعد- حيث إن تحمله لكلا الحديثين جعله يدخل أحد الحديثين على الآخر، ظنا منه أن لا فرق بين الروايتين –، أو وهما. وكذا أوقع هذا بعض المحققين في الخطأ حينما صححوا الحديثين بالاستشهاد على لفظ أحدهما بالآخر.

٢ - هذه الرواية خطأ، فإنه لا يعرف للأعمش سماع من يزيد بن حيان، وقد رواه الثقات عن أبي عوانة عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت –كما سيأتي -، ولعل الخطأ من كثير بن يحيى، فإنه شيعي، عنده مناكير عن أبي عوانة، ساق له الأزدي حديثا عن أبي عوانة وقال: هذا موضوع علي أبي عوانة. وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان يتشيع، وقال أبو زرعة: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات.انظر: ابن حجر: لسان الميزان ج٤ ص٤٨٤ ترجمة رقم١٥٣٤. ويمكن أن يكون الخطأ من المازني ولكن لم أجد له ترجمة، كما يمكن أن تكون علته تدليس الأعمش نفسه، إذ كان شديد التدليس كما هو معروف– والله أعلم-.

٣ - هذا التخريج مستفاد من المسند الجامع، للدكتور بشار عواد وآخرون، ج ٥ ص ٨٣٦ - ٨٣٧. وقد تتبعته في مصادره، وزدت عليه رواية البيهقي، ورواية ابن أبي شيبة، وروايتي الطبراني.

هذا وسيكون منهجي في تخريج الأحاديث ترتيبها وفق الأسانيد، على مدارات الراوية، مبتدءا بالأقدم من المخرجين، إلا أن يختلف المدار فأقدم المتأخر على المتقدم.

٤ - هذا التخريج مستفاد من المسند الجامع، للدكتور بشار عواد وآخرون، ج ٥ ص ٥٠٥، وزدت عليه رواية الحاكم، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه بطوله. ونلاحظ هنا أن الحاكم رواه عن ثلاثة عن يحيى بن حماد عن أبي عوانة، كما زدت أيضا رواية الطبراني.

٥ - وقع في النسخة الموجودة عندي من المستدرك هنا تصحيف قبيح، حيث تصحفت عبارة "عن أبي الطفيل، عامر بن واثلة"، إلى "عن أبي الطفيل، عن بن واثلة "، فتصحفت كلمة "عامر" إلى "عن" مما جعل الأمر وكأن أبا الطفيل رواه عن زيد بواسطة شيخ اسمه ابن واثلة، وهذا خطأ، فلا يعرف في شيوخ أبي الطفيل من تسمى بهذا، ولا في الرواة عن زيد كذلك، ومما يؤكد هذا عن أبا الطفيل هو نفسه ابن واثلة، والروايات الأخرى تشهد لهذا.

٦ - انظر: الصوري، محمد بن علي، الفوائد المنتقاة، والغرائب الحسان، عن الشيوخ الكوفيين ص٧٣، وقد وقع في النسخة المطبوعة خطأ، وهو قوله: حديث زكريا، مكان حديث الأعمش. ثم إن قوله: رواه الأعمش عن يزيد جمعهما أبو عوانة، يشير إلى رواية الطبراني التي سبق تخريجها في ص٢، وبينت ما فيها من الخطأ. وأما أبو زكريا الحافظ هو: يحيى بن زكريا بن يحيى، ولقبه حيويه، النيسابوري، أبو زكريا الأعرج، قال النسائي: ثقة، وقال ابن يونس في كتاب الغرباء: كتب بمصر، وكتب عنه، وكان حافظا فاضلا، ثقة ثبتا. انظر: المزي، تهذيب الكمال ج٣١ ص٣١٢، ترجمة رقم ٦٨٢٧.

٧ - قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ضعيف الحديث مضطرب، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال معاذ بن معاذ: قلت لشعبة: حدثني بحديث حكيم بن جبير، فقال أخاف النار، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه، فقال في رأيه شيء، قلت ما محله؟ قال الصدق إن شاء الله، وسألت أبي عنه فقال: ما أقربه من يونس بن خباب في الضعف والرأي، وهو ضعيف الحديث منكر الحديث، له رأي غير محمود، نسأل الله السلامة، قلت: هو أحب إليك أو ثوير؟ قال ما فيهما إلا ضعيف غال في التشيع. انظر ترجمته في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣ ص٢٠١، وابن عدي، الكامل في الضعفاءج٢ ص٢١٦، والمزي، تهذيب الكمال ج٧ ص١٦٥، وابن حجر، تقريب التهذيب ص١٧٦ ترجمة رقم ١٤٦٨.

٨ - فيحيى بن سلمة بن كهيل قال فيه ابن معين: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ليس بالقوي، وقال البخاري: في حديثه مناكير، وقال الترمذي: يضعف في الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال العجلي: ضعيف الحديث، وكان يغلو في التشيع. وقال الحافظ: متروك، وكان شيعيا. انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير ج٨ ص٢٧٧ ترجمة رقم ٢٩٨٩، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٩ ص١٥٤، ترجمة رقم ٦٣٦، وابن حجر، تهذيب التهذيب ١٩٦/١١، ولسان الميزان ج ص/٤٣١ ترجمة رقم ٥٢٠٥، وتقريب التهذيب ص٥٩١ ترجمة رقم ٧٥٦١.

ومحمد كان مقدما على أخيه يحيى، إلا أنه كان ضعيفا، وشيعيا. انظر ترجمته في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٧ ص٢٧٦، ترجمة رقم١٤٩٣، والعقيلي، الكامل في الضعفاء ج٦ ص٢١٦ ترجمة رقم ١٦٨٦.

٩ - انظر ترجمته في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٤/ ص٤٣ ترجمة رقم ١٥٠٦، والمزي، تهذيب الكمال ج١٢ ص٥٢١، ترجمة رقم ٢٧٤٨، وابن حجر، تهذيب التهذيب ج٤ ص٣٠٨ ترجمة رقم ٥٩٩، وتقريب التهذيب ص٢٧٦ ترجمة رقم ٢٧٩٩.

١٠ - انظر ترجمته في: المزي، تهذيب الكمال ج٢١ ص١٤٦، ترجمة رقم ٤١٤٠، وابن حجر، تهذيب التهذيب ج٧ ص٣٣٧، ترجمة رقم ٦٢٧، وقال ابن حجر: صدوق يتشيع، تقريب التهذيب ص٤٠٥ ترجمة رقم٤٨٠٣.

١١ - وهو حديث ضعيف، سيأتي تخريجه في المبحث التالي.

١٢ - انظر ترجمته في: المزي، تهذيب الكمال ج٣٠ ص٤٤١، ترجمة رقم ٦٦٨٨، وابن حجر، تقريب التهذيب ص٥٨٠ ترجمة رقم ٧٤٠٧.

١٣ - انظر ترجمته في: المزي، تهذيب الكمال ج١٢ ص٤٦٢، ترجمة رقم ٢٧٣٦، وابن حجر، تقريب التهذيب ص٢٦٦ ترجمة رقم ٢٧٨٧.

١٤ - انظر ترجمته في: المزي، تهذيب الكمال ج٢٦ ص٢٩٣، ترجمة رقم ٥٥٤٨، وابن حجر، تقريب التهذيب ص٥٠٢ ترجمة رقم ٦٢٢٧.

١٥ - جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٥٨ ترجمة رقم١١٧.

١٦ - الثقات ج٤ ص١٣٧ ترجمة رقم ٢١٦٩.

١٧ - تقريب التهذيب ص ١٨٣ ترجمة رقم ١٠٨٧.

١٨ - الكوفي، العطار، مشهور بكنيته، ثقة فاضل روى له الجماعة، انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب ص٥٣٠ ترجمة رقم ٦٦٣٢.

١٩ - فعن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: سألت أبي عن هارون بن سعد، فقال: روى عنه الناس، وهو صالح. وقال عثمان بن سعيد الدارمي: سألت يحيى بن معين عن هارون بن سعد كيف هو؟ قال: ليس به بأس، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: لا بأس به، روى عنه الثوري. انظر: المزي تهذيب الكمال ج٣٠ ص٨٥ -٨٨، ترجمة رقم ٦٥١٢.

٢٠ - فقد حكى أبو العرب الصقلي، عن ابن قتيبة: أنه أنشد له شعرا يدل على نزوعه عن الرفض. انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ج١١ ص ٦.

٢١ - تقريب التهذيب ص٥٦٨ ترجمة رقم٧٢٢٧.

٢٢ - قال الأزدي: يتكلمون فيه. انظر: ابن حجر، لسان الميزان ج٥ ص١٤٦، ترجمة رقم٤٨٩.

٢٣- فقد وثقه صالح جزرة، وقال ابن عدي: لم أرَ له حديثا منكرا، وهو على ما وصف لي عبدان لا بأس به، وقال مسلمة ابن قاسم: لا بأس به، كتب الناس عنه، ولا أعلم أحدا تركه، وذكره ابن حبان في الثقات: وقال: كتب عنه أصحابنا، وقال الخطيب: له تاريخ كبير، وله معرفة وفهم.

وكذبه عبد الله بن أحمد بن حنبل، وقال ابن خراش: كان يضع الحديث، وقال مطين: هو عصى موسى تلقف ما يأفكون، وقال الدارقطني: يقال أنه أخذ كتاب ابن نمير فحدث به، وقال البرقاني: لم أزل أسمعهم يذكرون أنه مقدوح فيه، وقال ابن عقدة: سمعت عبد الله بن أسامة الكلبي، وإبراهيم بن إسحاق الصواف، وداود بن يحيى، يقولون: محمد بن عثمان كذاب.

وقال أبو نعيم بن عدي الحافظ: وقفت على تعصب بين مطين وبين محمد بن عثمان بن أبي شيبة، حتى ظهر لي أن الصواب الإمساك عن قبول كل واحد منهما في صاحبه. انظر ترجمته في: ابن حجر لسان الميزان ج٥ ص ٢٨٠، ترجمة رقم ٩٦٥، و الذهبي، تذكرة الحفاظ ج٢ ص ٦٦١، ترجمة رقم ٦٨١.

٢٤- قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي ذكر عطية العوفي، فقال: هو ضعيف الحديث، قال أبي: بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد. وكان هشيم يضعف حديث عطية. العلل ومعرفة الرجال ج١ ص٥٤٨، فقرة ١٣٠٦، وص ٥٤٩، فقرة ١٣٠٧. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، يكتب حديثه. وقال أبو زرعة: كوفي لين. الجرح والتعديل ج٦ ص٣٨٢، ترجمة رقم١٣٠٦. وقال ابن معين: صالح. وقال الجوزجاني: مائل.وقال النسائي: ضعيف. وقال ابن عدي: ولعطية عن أبي سعيد أحاديث عدة، وعن غير أبي سعيد، وهو مع ضعفه يكتب حديثه، وكان يعدُّ مع شيعة أهل الكوفة. ابن حجر، تهذيب التهذيب ج٧ ص٢٠١ ترجمة رقم٤١٤.

٢٥ - قال يحيى بن سعيد: ليس به بأس، وقال أحمد: ثقة حلو الحديث، وقال ابن معين: صالح، وقال أبو زرعة: صويلح، يدلِّس كثيرا عن الشعبي، وقال أبو حاتم: ليّن الحديث، كان يدلِّس، وقال أبو داود: يقولون زكريا ثقة، ولكنه يدلِّس، وقال النسائي: ثقة. انظر: المزي، تهذيب الكمال ج ص٣٥٩، ترجمة رقم ١٩٩٢. وقال الحافظ: ثقة، وكان يدلِّس. تقريب التهذيب ص٢١٦، ترجمة رقم ٢٠٢٢.

٢٦- هو إسماعيل بن خليفة العبسي: عن أحمد بن حنبل أنه قال: يكتب حديثه، وقد روى حديثا منكرا في القتيل - يعني حديث عطية عن أبي سعيد - وعن يحيى بن معين: صالح الحديث، وفي رواية: ضعيف، وقال في موضع آخر: أصحاب الحديث لا يكتبون حديثه، وقال عمرو بن علي: ليس من أهل الكذب، وقال أيضا: سألت عبد الرحمن عن حديث أبي إسرائيل فأبى أن يحدثني به، وقال كان يشتم عثمان رضي الله عنه، وقال البخاري: تركه ابن مهدي، وكان يشتم عثمان، وقال في موضع آخر: يضعفه أبو الوليد، وقال أبو زرعة: صدوق، إلا أن في رأيه غلوا، وقال أبو حاتم: حسن الحديث، جيد اللقاء، وله أغاليط، لا يحتج بحديثه، ويكتب حديثه، وهو سيء الحفظ، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: مفتري زائغ، وقال النسائي: ضعيف، وقال العقيلي: في حديثه وهم واضطراب، وله مع ذاك مذهب سوء، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه يخالف الثقات، وهو في جملة من يكتب حديثه المزي. انظر: تهذيب الكمال ج٣ ص٧٧، ترجمة رقم ٤٤٠. وقال الترمذي: ليس بالقوي عند أصحاب الحديث، وقال أبو داود: لم يكن يكذب، حديثه ليس من حديث الشيعة، وليس فيه نكارة، وقال أبو أحمد الحاكم: متروك الحديث، وقال ابن حبان في الضعفاء: كان رافضيا شتاما، وهو مع ذلك منكر الحديث. انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ج١ ص٢٥٦ ترجمة رقم ٥٤٥. وقال الحافظ: صدوق سيء الحفظ نسب إلى الغلو في التشيع. تقريب التهذيب ص١٠٧ ترجمة رقم ٤٤٠.

٢٧- أما كثير، فهو ابن إسماعيل أو ابن نافع النواء بالتشديد، أبو إسماعيل التيمي الكوفي، قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال الجوزجاني: زائغ، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن عدي: كان غاليا في التشيع، مفرطا فيه. انظر: المزي، تهذيب الكمال ج٢٤ ص١٠٤ ترجمة رقم ٤٩٣٥، وقال الحافظ: ضعيف. تقريب التهذيب ص ٤٥٩ ترجمة رقم ٥٦٠٥.

وأما المسعودي فهو: عبد الله بن عبد الملك المسعودي، أبو عبد الرحمن، قال العقيلي: كان من الشيعة، في حديثه نظر، الضعفاء ج٢ ص٢٧٥ ترجمة رقم ٨٣٨. وقال الحافظ: شيعي فيه كلام، ذكره العقيلي، وله عن عمرو بن حريث خبر منكر. لسان الميزان ج٣ ص٣١٢ ترجمة رقم١٢٩٠.

٢٨- انظر ترجمته في: المزي، تهذيب الكمال ج٣٤ ص٢٨١ ترجمة رقم ٧٦١٩ . وابن حجر، تقريب التهذيب ص ٦٧٢، ترجمة رقم ٨٣٥٧. والذهبي، الكاشف ج٢ ص٤٥٩، ترجمة رقم ٦٨٢٨.

٢٩- انظر ترجمته في: العقيلي، الضعفاء ج٣ ص١٠٠ ترجمة رقم ١٠٧٥. وابن عدي، الكامل في الضعفاء ج٥ ص٣٢٧ ترجمة رقم ١٤٧٩. وابن حجر، لسان الميزان ج٤ ص٤٢ ترجمة رقم ١٢٣.

٣٠- عن سفيان بن عيينة قال: كان مرضيا، وكان من الشيعة، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال النسائي ليس به بأس، وقال ابن عدي: هو من غالية أهل التشيع، وعامة حديثه في أهل البيت، ولم أرَ لمن تكلم في الرجال فيه كلاما، وهو عندي ليس بالقوي، ولا ممن يحتج به في الحديث، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقال: يخطئ، وقال العقيلي: كان من غلاة الشيعة، وقال الأزدي: زائغ ضعيف. انظر ترجمته: المزي، تهذيب الكمال ج٨ ص٤٣٤ ترجمة رقم ١٧٧٩، وابن حجر، تهذيب التهذيب ج٣ ص١٧٠.

٣١- اختلفت فيه الرواية عن أحمد، فقال المروزي عنه أنه قال: كان مذهبه التشيع، ولم نرَ به بأسا، وقال الجوزجاني عنه: كان يكذب، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال في موضع آخر: كذاب، كان يشتم عثمان، وكل من شتم عثمان أو طلحة أو واحدا من أصحاب رسول الله ﷺ دجال لا يكتب عنه، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، وقال العجلي: لا بأس به، كان يتشيع، ويدلس، وقال أبو داود: رافضي خبيث، رجل سوء يشتم، أبا بكر وعمر، وقال النسائي: ضعيف، وقال يعقوب بن سفيان: رافضي خبيث، وقال الساجي: كذاب، وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش: رديء المذهب، منكر الحديث، روى عن أبي الجحاف أحاديث موضوعة، وقال ابن حبان: كان رافضيا يشتم الصحابة، وروى في فضائل أهل البيت عجائب. ابن حجر، تهذيب التهذيب ج١ ص٤٤٧ ترجمة رقم٩٤٧.

٣٢- هو الكندي، البصري، قال البخاري: كان يتشيع، سمع يزيد بن أبي زياد، معروف الحديث. انظر: التاريخ الكبير ج٨ ص٤١٠ ترجمة رقم ٣٥١٨. ولينه عبد الرحمن بن خراش، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يتشيع. انظر: ابن حجر، لسان الميزان ج٦ ص٣٣١ ترجمة رقم ١١٧٩.

٣٣- انظر ص ١٠ من هذا البحث.

٣٤- هو محمد بن طلحة بن مصرف اليامي الكوفي، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: لا بأس به، إلا أنه كان لا يكاد يقول في شيء من حديثه حدثنا، وقال ابن معين: ثلاثة يتقى حديثهم، ذكر منهم: محمد بن طلحة، وقال مرة: صالح ، وفي رواية ضعيف، وقال أبو زرعة: صالح، وقال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يخطئ، وقال ابن سعد: كانت له أحاديث منكرة، قال أبو داود: كان يخطئ، وقال العقيلي: قال أحمد: ثقة، وقال العجلي: ثقة، وقال بشر بن الوليد: كان سيدا كريما. تهذيب التهذيب ج٩ ص٢١١ ترجمة رقم ٣٨١. وقال الحافظ: صدوق له أوهام. تقريب التهذيب ص٤٨٥، ترجمة رقم ٥٩٨٢.

٣٥- قال الحافظ: مشهور بكنيته، ثقة ثبت، أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب ص٥٧٠ ترجمة رقم ٧٢٥٦.

٣٦- كان واسع الفقه متعبدا، سعى به رجل إلى الدولة أنه لا يقول القرآن مخلوق، فأمر به المعتصم أن يحبس في منزله، فلما ولي المتوكل أطلقه، ثم أنه شاخ واستولى عليه الهرم، وفي آخر أمره يقال: أنه وقف في القرآن، فأمسك أصحاب الحديث عنه وتركوه، لذلك قال صالح جزرة: صدوق لكنه لا يعقل، وقال سليمان: منكر الحديث، وقال الآجري: سألت أبا داود بشر بن الوليد ثقة؟ قال: لا، وعن الدارقطني: ثقة، وذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحا، وقال مسلمة: ثقة، وكان ممن امتحن، وكان أحمد يثني عليه، وقال البرقاني: ليس هو من شرط الصحيح. انظر ترجمته: ابن حجر، لسان الميزان ج٢ ص٣٥ ترجمة رقم١٢٠.

٣٧- قال الذهبي: واهٍ، وقال ابن عدى: أحاديثه ليست بالمستقيمة، وليس بالمعروف. لسان الميزان ج٣ ص١٦٦ ترجمة رقم ٦٧١

٣٨- هذه الطريق رواها العقيلي وقال قبل روايته: عبد الله بن داهر الرازي رافضي خبيث، عن عبد الله بن عبد القدوس أشر، منه كلاهما رافضيان، ومن حديثه فذكره.

٣٩- هو عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة العرزمي، كان من حفاظ الحديث وأعيانهم، وثقه أكثر العلماء، وتكلم فيه شعبة، وأنكروا عليه بعض الأحاديث، ولذا قال الحافظ: صدوق له أوهام. انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ج ٦ ص٣٥٢، ترجمة رقم ٧٥١، وتقريب التهذيب ص ٣٦٣، ترجمة رقم ٤١٤٨.

٤٠- انظر: المزي، تهذيب الكمال ج١٦ ص٢٢٥، ترجمة رقم ٣٦١٨. وابن حجر، تقريب التهذيب ص٤٩٠ ترجمة رقم ٦٠٥٣.

٤١- قال البخاري يتكلمون فيه لأشياء لقنوه، وقال أبو زرعة: لا يشتغل به، قيل له: كان يكذب؟ قال: كان أبوه رجلا صالحا، فيل له: كان سفيان يتهم بالكذب؟ قال نعم. وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن حبان: كان شيخا فاضلا صدوقا إلا أنه ابتلي بوراقه. انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ج٤ ص١٠٩ ترجمة رقم ٢١٠.

٤٢- قال الحافظ: ثقة له غرائب بعد أن أضر. ابن حجر، تقريب التهذيب ج١ ص٤٠٥ ترجمة رقم ٤٨٠٠.

٤٣- ٦٨٨٢ — قال الحافظ: ثقة، تقريب التهذيب ص٥٤٥ ترجمة رقم ٦٨٨٢.

٤٤- التاريخ الصغير ج١ ص ٢٦٧، فقرة ١٣٠٠.

٤٥ - هو أبو إسماعيل الحارثي المدني، قال أحمد: حاتم بن إسماعيل أحب إلي من الدراوردي، زعموا أن حاتما كان فيه غفلة، إلا أن كتابه صالح، وقال أبو حاتم: هو أحب إلي من سعيد بن سالم، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن سعد: كان ثقة، مأمونا، كثير الحديث، وقال العجلي ثقة، وكذا قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين، وقال ابن المديني روى عن جعفر عن أبيه أحاديث مراسيل أسندها. انظر: المزي، تهذيب الكمال ج ٥ ص١٨٧ ترجمة رقم ٩٩٢، وابن حجر، تهذيب التهذيب ج٢ ص ١١٠ ترجمة رقم ٢٠٩. وقال الحافظ: صدوق يهم. تقريب التهذيب ج١ ص ١٤٤ ترجمة رقم ٩٩٤.

٤٦ - قال أبو حاتم: منكر الحديث، انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥٦٠/٣ ترجمة رقم ٢٥٣٣، وذكره ابن حبان في الثقات ٣١٤/٦ ترجمة رقم ٧٨٨٦، وقال الذهبي في الكاشف: ضُعِّف، ٤١٦/١ ترجمة رقم ١٧٣١، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف ٢٢٣/١ ترجمة رقم ٢١٢٧.

٤٧ - الذين رووا الحديث عن جعفر عدد كبير من الرواة، ولكن لم أذكر رواياتهم لأنهم لم يذكروا جملة البحث أصلا.

٤٨ - جملة « حبل ممدود ما بين السماء والأرض » فقط عند أحمد، وباقي الروايات دونها.

٤٩ - هكذا في المعجم ولعله خطأ، سقط من الطبع أبو داود الحفري، شيخ أبي بكر بن أبي شيبة، هكذا ورد في المصنف، وهكذا رواه الطبراني عن عبيد بعد هذا الحديث. ويمكن أن يكون أبو بكر سمعه من أبي داود، ثم سمعه من شريك، فإنه سمع منه، وعلى كلا الحالين الحديث ثابت عن شريك، وليس هذا محل خلاف.

٥٠ - في هذه الرواية قال الثقلين، بدلا من الخليفتين.

٥١ - قال ابن معين: ثقة، وقال أيضا: لم يكن شريك عند يحيى القطان بشيء، وهو ثقة ثقة، وقال في موضع آخر: ثقة، إلا أنه لا يتقن، ويغلط، وقال في موضع آخر: صدوق ثقة، إلا أنه إذا خالف، فغيره أحب إلينا منه. قال معاوية بن صالح: وسمعت أحمد بن حنبل يقول شبيها بذلك. وقال عبد الجبار بن محمد الخطابي: قلت ليحيى بن سعيد: زعموا أن شريكا إنما خلط بأخرة؟ قال: ما زال مخلطا. وقال العجلي: كوفي ثقة، وكان حسن الحديث. وقال وكيع: لم يكن أحد أروى عن الكوفيين من شريك. وقال يعقوب بن شيبة: شريك صدوق ثقة، سيء الحفظ جدا، وقال الجوزجاني: شريك سيء الحفظ، مضطرب الحديث، مائل، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن شريك، يحتج بحديثه؟ قال: كان كثير الخطأ، صاحب وهم، وهو يغلط أحيانا، فقال له فضل الصائغ: إن شريكا حدث بواسط بأحاديث بواطيل، فقال أبو زرعة: لا تقل بواطيل. وقال النسائي: ليس به بأس، قال ابن عدي: الغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة، إنما أتى فيه من سوء حفظه، لا أنه يتعمد شيئا مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف. وقال أبو داود: ثقة يخطئ على الأعمش. وقال ابن حبان: كان في آخر أمره يخطئ فيما روى، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين منه ليس فيه تخليط، وسماع المتأخرين منه بالكوفة فيه أوهام كثيرة. وقال إبراهيم الحربي: كان ثقة. وقال صالح جزرة: صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه. وقال الدارقطني: ليس بالقوي. وقال الساجي: كان ينسب إلى التشيع المفرط، وقد حكى عنه خلاف ذلك، وكان فقيها، وكان يقدم عليا على عثمان. وقال الأزدي كان صدوقا، إلا أنه

مائل عن القصد، غالي المذهب، سيء الحفظ، كثير الوهم، مضطرب الحديث. استشهد به البخاري في الجامع، وروى له في رفع اليدين في الصلاة وغيره، وروى له مسلم في المتابعات، واحتج به الباقون. انظر: المزي، تهذيب الكمال ج١٢ ص٢٧٣٦ ترجمة رقم ٢٧٣٦، وابن حجر، تهذيب التهذيب ج٤ ص٢٩٥ ترجمة رقم ٥٨٨. وقال الحافظ: صدوق يخطئ كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلا، فاضلا، عابدا، شديدا على أهل البدع. تقريب التهذيب ص٢٦٦ ترجمة رقم ٢٧٨٧.

٥٢ - هو الركين بن الربيع بن عميلة الفزاري، وثقه أحمد وابن معين، انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣ ص٥١٣ ترجمة رقم ٢٣٢١، وذكره ابن حبان في الثقات ج٤ ص٢٤٣، ترجمة رقم ٢٧١٩.

٥٣ - هو العامري الكوفي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أحمد بن صالح: ثقة، وقال ابن القطان: لا يعرف حاله. انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ج٨ ص٥٦٤ ترجمة رقم ٥٦٤. وقال الحافظ: مقبول. تقريب التهذيب ص٤٤٩ ترجمة رقم ٥٤٥٤.

٥٤ - حديث صحيح مشهور أخرجه أبي داود في السنن ج٢ ص٦١٠ ح٤٦٠٧ وغيره.

٥٥ - ولم أقل مثل هذا في الروايات الضعيفة التي اشتملت على هذه الجملة في حديث زيد، وفي حديث أبي سعيد، لأنه هناك كان يقول بهما، أو يقول ما إن تمسكتم به لن تضلوا، أحدهما... فهي واضحة في مخالفتها في المعنى للروايات الصحيحة دون هذه الجملة.

٥٦- أما عبد بن حميد فهو: ابن نصر الكشي، الإمام المشهور صاحب المسند، قال ابن حجر: ثقة حافظ. تقريب التهذيب ص٣٦٨ ترجمة رقم ٤٢٦٦.

وأما أبو حصين فهو: محمد بن الحسين بن حبيب الوادعي، وثقه الدارقطني، وقال إبراهيم بن إسحاق الصواف: صدوق، معروف بالطلب، ثقة، وقال الخطيب: كان فهماً، صنف المسند. انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ج٢ ص٢٢٩ ترجمة رقم٦٨٠.

٥٧ - هو الحارث بن عبد الله الأعور، الهمداني، الكوفي، عن الشعبي قال: حدثني الحارث الأعور الهمداني، وكان كذابا. وقال أبو إسحاق زعم الحارث الأعور، وكان كذابا، وقال علي بن المديني: الحارث كذاب، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت أبي يقول: الحارث الأعور كذاب. انظر: المزي، تهذيب الكمال ج٥ ص٢٤٤.

٥٨ - انظر ترجمته في: المزي، تهذيب الكمال ج٢٢ ص١٠٢ ترجمة رقم ٤٤٠٠.

٥٩ - انظر: المزي، تهذيب الكمال ج٥ ص٢٤٥.

٦٠ - هو الجعفي، ويقال: التميمي، ويقال: اليشكري، ويقال: الكاهلي، الكوفي، قال أبو حاتم: كان من عتق الشيعة، وليس بقوي في الحديث، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات. انظر: المزي، تهذيب الكمال ج١٠ ص٢٣٧ ترجمة رقم ٢١٩٧.

٦١ - قال أبو حاتم: منكر الحديث، انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥٦٠/٣ ترجمة رقم ٢٥٣٣، وذكره ابن حبان في الثقات ٣١٤/٦ ترجمة رقم ٧٨٨٦، وقال الذهبي في الكاشف: ضُعِّف، ص٤١٦ ترجمة رقم ١٧٣١، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف ص٢٢٣ ترجمة رقم ٢١٢٧.

٦٢ - انظر: ابن عدي، الكامل في الضعفاء ج٣ ص١٩٠ ترجمة رقم ٦٩٠.

٦٣ - انظر: الدارقطني، العلل ج٦ ص٢٣٦ فقرة رقم ١٠٩٨.

٦٤ - وللحديث طرق أخرى عند الحاكم في المستدرك، والطبراني في الكبير لا تخلو من كلام، وليس فيها جملة البحث، فلم أذكرها.

٦٥ - قال إسحاق بن راهويه: سألت وكيعا عن أبي خالد؟ فقال: وأبو خالد ممن يسأل عنه؟! وقال ابن معين: صدوق وليس بحجة، وقال مرة: ثقة، ومرة: ليس به بأس، وقال ابن المديني: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو هشام الرفاعي: ثقة أمين، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وإنما أتى من سوء حفظه، فيغلط، ويخطىء، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال العجلي: ثقة ثبت صاحب سنة. انظر: المزي، تهذيب الكمال ج١١ ص٣٩٤ ترجمة رقم ٢٥٠٤، وابن حجر، تهذيب التهذيب ج٤ ص١٥٩. وقال الحافظ: صدوق يخطئ. تقريب التهذيب ص٢٥٠ ترجمة رقم ٢٥٤٧.

٦٦ - قال أحمد وابن معين: ثقة، ليس به بأس، وكان سفيان يضعفه من أجل القدر، وقال ابن المديني عن يحيى ابن سعيد: كان سفيان يحمل عليه، وما أدري ما كان شأنه وشأنه، وقال أبو حاتم محلة الصدق، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال في الضعفاء: ليس بقوي، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه، ووثقه ابن حبان وقال: ربما

أخطأ، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال الساجي: ثقة صدوق. انظر: المزي، تهذيب الكمال ج١٦ ص٤١٦ ترجمة رقم٣٧٠٩، وابن حجر، تهذيب التهذيب ج٦ ص١٠١ ترجمة ٢٢٥، وقال الحافظ: صدوق رمي بالقدر، وربما وهم. تقريب التهذيب ص٣٣٣ ترجمة رقم ٣٧٥٦.

٦٧ - قال أحمد: ليس به بأس، وقال ابن المديني، وابن سعد، والعجلي، وأبو زرعة، والنسائي، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال الواقدي: كان قد كبر حتى اختلط قبل موته بأربع سنين، وقال يعقوب ابن شيبة: قد كان تغير وكبر، واختلط قبل موته، يقال بأربع سنين، حتى استثنى بعض المحدثين عنه ما كتب عنه في كبره، وقال ابن عدي: إنما ذكرت سعيدا المقبري لأن شعبة يقول حدثنا سعيد بعد ما كبر، وأرجو أن يكون سعيد من أهل الصدق، وقد قبله الناس، وروى عنه الأئمة والثقات من الناس، وما تكلم فيه أحد إلا بخير. انظر: المزي، تهذيب الكمال ج١٠ ص٤٦٦ ترجمة رقم٢٢٨٤.

٦٨ - مجمع الزوائد ج١ ص٤١١ ح٧٧٩.

٦٩ - شعب الإيمان ج٢ ص٣٢٧ ح١٩٤٢.

٧٠ - قال عبد الرحمن بن يوسف بن حراش في المقبري: ثقة جليل، أثبت الناس فيه الليث بن سعد، انظر: المزي، تهذيب الكمال ج١٠ ص٤٧٠ ترجمة رقم٢٢٨٤. و قال حنبل بن إسحاق: سئل أبو عبد الله، ابن أبي ذئب أحب إليك عن المقبري، أو ابن عجلان عن المقبري، قال: ابن عجلان اختلط عليه سماعه من سماع أبيه، وليث بن سعد أحب إلي منهم فيما يروي عن المقبري، وقال أحمد أيضا: أصح الناس حديثا عن سعيد المقبري ليث بن سعد، بفصل ما روى عن أبي هريرة، وما روى عن أبيه عن أبي هريرة. انظر: المزي، تهذيب الكمال ج٢٤ ص٢٦١.

٧١ - مجمع الزوائد ج١ ص٤١٢ ح٧٨٠.

٧٢ - موسى بن عبيدة بن نشيط، أبو عبد العزيز المدني، قال الحافظ: ضعيف، ولا سيما في عبد الله بن دينار، وكان عابدا. تقريب التهذيب ج١ ص٥٥٢ ترجمة رقم ٦٩٨٩. وأعله به الهيثمي فقال: رواه البزار، وفيه موسى بن عبيدة، وهو ضعيف. مجمع الزوائد ج٣ ص٥٨٧ ح٥٦٢٣.

٧٣ - فعن ابن معين: ليس بشيء، وقال الجوزجاني: ضعيف الحديث على حسنه، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث جدا، كثير المناكير عن الثقات، وقال النسائي: لا يكتب حديثه، ضعيف، وقال في موضع آخر: متروك الحديث، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد، وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، ولكن يشبه عليه ويخطئ، وقال العقيلي: لا يتابع على شيء من حديثه، وقال ابن حبان: كان يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، حتى يشهد المستمع لها أنها معمولة، أو مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به، وقال أبو نعيم: متروك، يروي المناكير. انظر: المزي، تهذيب الكمال ج١٣ ص٩٥ ترجمة رقم ٢٨٤١، وابن حجر، تهذيب التهذيب ج٤ ص٣٥٤. وقال الحافظ: متروك. تقريب التهذيب ص٢٧٤ ترجمة رقم ٢٨٩١.

٧٤ - مجمع الزوائد ج٩ ص٢٥٦ ح١٤٩٥٨.

٧٥ - أما إسماعيل فعن أحمد وابن معين أنهما قال: لا بأس به. وفي رواية عن ابن معين أنه قال: صدوق، ضعيف العقل، ليس بذاك، - يعني أنه لا يحسن الحديث، ولا يعرف أن يؤديه، أو يقرأ من غير كتابه-. وفي رواية: أبو أويس وابنه ضعيفان، وفي رواية: ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث، وفي رواية: مخلط، يكذب، ليس بشيء. وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان مغفلا. وقال النسائي: ضعيف، وفي رواية: ليس بثقة، وقال اللالكائي: بالغ النسائي في الكلام عليه، إلى أن يؤدي إلى تركه، ولعله بان له ما لم يبن لغيره، لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف. وقال ابن عدي: وابن أبي أويس هذا روى عن خاله مالك أحاديث غرائب لا يتابعه أحد عليه، وعن سليمان بن بلال وغيرهما من شيوخه، وقد حدث عنه الناس، وأثنى عليه ابن معين، وأحمد، والبخاري يحدث عنه الكثير، وهو خير من أبيه. تهذيب الكمال ج٣ ص١٢٤ ترجمة رقم ٤٥٩. وقال الحافظ: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه. تقريب التهذيب ترجمة رقم: ٤٦٠.

وأما أبوه عبد الله فقد تقدم آنفا بعض ما قيل فيه، وقال أحمد: صالح، وقال ابن معين: صالح، ولكن حديثه ليس بذاك الجائز، وفي رواية: ليس بقوي، وفي رواية: ضعيف، وفي رواية: صدوق وليس بحجة. وقال ابن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفا. وقال عمرو بن علي: فيه ضعف، وهو عندهم من أهل الصدق. وقال البخاري: ما روى من أصل

كتابه فهو أصح. وقال أبو داود: صالح الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أبو ابن عدي: يكتب حديثه. وقال أبو زرعة: صالح صدوق، كأنه لين، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وليس بالقوي. تهذيب الكمال ج ١٥ ص١٦٦ ترجمة ٣٣٦١. وقال الحافظ: صدوق يهم. تقريب التهذيب ص٣٠٩، ترجمة رقم٣٤١٢.

٧٦ - انظر: المزي، تهذيب الكمال ج٣٢ ص٦٤ ترجمة رقم ٦٩٥٨، وقال الحافظ: ضعيف، تقريب التهذيب ص٥٩٩ ترجمة رقم ٧٦٨٣.

٧٧ - التمهيد ج٢٤ ص٣٣١ ح١٢٨.

٧٨ - الهندي، كنز العمال ج١١ ص٩٢٩ ح٣٣٠٠٧.

٧٩ - مجمع الزوائد ج٩ ص١٧٩ ح١٤٧٥٣.

٨٠ - منقول باختصار عن موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة. http://ar.wikipedia.org/wiki.

٨١ - جواهر العقدين : ٢٤٣.

٨٢ - منهاج السنة ٣٩٥/٧.

٨٣ - منهاج السنة ٣٩٧/٧.

المصادر والمراجع

- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، الثقات، دار الفكر، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥ – ١٩٧٥،تحقيق : السيد شرف الدين أحمد.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٢٧١ – ١٩٥٢.
- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، المصنف في الأحاديث والآثار مكتبة الرشد– الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩، تحقيق : كمال يوسف الحوت المصنف.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني ، منهاج السنة النبوية، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦، تحقيق : د. محمد رشاد سالم منهاج السنة.
- ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر، أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تقريب التهذيب، دار الرشيد – سوريا الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ – ١٩٨٦، تحقيق : محمد عوامة.
- ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر، أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تهذيب التهذيب، دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ – ١٩٨٤.
- ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر، أبو الفضل العسقلاني الشافعي، لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦ – ١٩٨٦، تحقيق : دائرة المعرف النظامية – الهند.

- ابن عدي، عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، دار الفكر – بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩ – ١٩٨٨، تحقيق : يحيى مختار.
- ابن ماجه القزويني، السنن، دار الوعي ، مكتبة دار التراث - حلب ، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٧ – ١٩٧٧، تحقيق : محمود إبراهيم زايد.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث، السجستاني، السنن، دار الفكر، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد.
- أحمد بن حنبل، أبو عبدالله الشيباني، المسند، مؤسسة قرطبة – القاهرة.
- البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي، التاريخ الصغير، دار الوعي ، مكتبة دار التراث - حلب القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧ – ١٩٧٧، تحقيق : محمود إبراهيم زايد.
- البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي، التاريخ الكبير، دار الفكر، تحقيق : السيد هاشم الندوي.
- البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي، الجامع الصحيح المختصر، دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ – ١٩٨٧، تحقيق : د. مصطفى ديب.
- بشار عواد معروف وآخرون، المسند الجامع، الطبعة الأولى.
- البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، مكتبة دار الباز- مكة المكرمة ، ١٤١٤ – ١٩٩٤، تحقيق : محمد عبد القادر عطا.

- البيهقي، أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠، تحقيق : محمد السعيد بسيوني زغلول.
- الترمذي، محمد بن عيسى لسلمي، السنن، دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق : أحمد محمد شاكر.
- الحاكم، محمد بن عبدالله النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١١ – ١٩٩٠، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية – بيروت.
- الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، دار طيبة – الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥ – ١٩٨٥، تحقيق : د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي.
- الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد، الجزء الثالث والعشرون من حديث أبي الطاهر، محمد بن أحمد بن عبد الله الذهلي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦، تحقيق : حمدي السلفي.
- الذهبي،: محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، مؤسسة علو – جدة، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ – ١٩٩٢، تحقيق : محمد عوامة.
- الذهبي، محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، الطبعة بلا.

- الصوري، محمد بن علي، الفوائد المنتقاة، والغرائب الحسان، عن الشيوخ الكوفيين، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧، تحقيق : د. عمر عبدالسلام تدمري.
- الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، مكتبة العلوم والحكم – الموصل، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤ – ١٩٨٣، تحقيق : حمدي بن عبدالمجيد السلفي.
- الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، دار الحرمين - القاهرة ، ١٤١٥، تحقيق : طارق ابن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.
- الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الصغير، المكتب الإسلامي ، دار عمار - بيروت ، عمان، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ – ١٩٨٥، تحقيق : محمد شكور محمود الحاج أمرير.
- العقيلي، محمد بن عمر، الضعفاء الكبير، دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، تحقيق : عبد المعطي أمين قلعجي.
- العلائي، أبو سعيد بن خليل، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ – ١٩٨٦، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي.
- المزي، يوسف بن الزكي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ – ١٩٨٠، تحقيق : د. بشار عواد معروف.

- مسلم بن الحجاج القشيري، النيسابوري، الجامع الصحيح، دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي.
- النسائي، أحمد بن شعيب، المجتبى من السنن، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦ – ١٩٨٦، تحقيق : عبدالفتاح أبو غدة.
- الهندي، علي بن حسام الدين المتقي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٩م.
- الهيثمي، نور الدين علي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الفكر، بيروت – ١٤١٢ هـ .